

قراءات إستراتيجية

السنة الرابعة العدد الثامن سبتمبر 2011

الملف الأمني الفلسطيني

(التحديات والإشكاليات – حلول مقترحة)



منظمة التحرير الفلسطينية

مركز التخطيط الفلسطيني

رئيس التحرير:

أ. مجد الوجيه مهنا

مدير التحرير :

د. خالد شعبان

هيئة التحرير :

مطيع بسيسو

أحمد الطيبي

سهير نصر

طباعة :

محمد حمودة

ملاحظة/ لا يجوز طبع أي جزء من هذه النشرة أو خزنها في
أي نظام معلومات أو استعماله بأية وسيلة إلا بإذن من مركز
التخطيط الفلسطيني

الآراء الواردة في الكتاب تعبر عن وجهة نظر كاتبها ولا تعكس
بالضرورة آراء المركز.

المحتويات

تقديم

إدارة الجلسة الأولى: د. عبد الحكيم حلاسة

- تحديات إعادة بناء الأجهزة الأمنية الفلسطينية،
التحديات السياسية والأمنية والإدارية اللواء الركن المتقاعد / عمر عاشور 7
- قراءة وطنية ودستورية - قانونية ومهنية وأخلاقية بشأن إعادة بناء وهيكلية الأجهزة
الأمنية الفلسطينية على أسس ومعايير وطنية وقانونية ومهنية لواء شرطة متقاعد /
منصور الرئيس 17

إدارة الجلسة الثانية: د. مازن العجلة

- إعادة هيكلة وزارة الداخلية اللواء الركن المتقاعد / عرابي كلوب 34
- قراءة في واقع الورقة الأمنية للمصالحة الفلسطينية لواء شرطة متقاعد /
زياد سليمان عريف 56
- الإصلاح الأمني: مقومات الإصلاح الأمني - الخطة المرحلية للإصلاح الأمني على ضوء
المعطيات الحالية لواء شرطة متقاعد /
مساعد وزير الداخلية ومدير عام الشرطة سابقا /
محمود سعيد عصفور 65
- المداخلات 79

تقديم

مجد الوجيه مهنا*

الأخوات والاخوة الحضور

مرحباً بكم في ورشة العمل المختصة بعنوان "الملف الأمني- التحديات والإشكاليات-حلول مقترحة) التي يقيمها مركز التخطيط الفلسطيني- منظمة التحرير الفلسطينية.

ندرك جميعاً أن المصالحة الفلسطينية - الفلسطينية التي انطلقت منذ أشهر كانت مطلباً وطنياً لجموع الشعب الفلسطيني، لما تركه الانقسام من آثار سلبية بل مدمرة على مستقبل مشرونا الوطني الفلسطيني. وتابع الجميع باهتمام تفاصيل المصالحة وترقب حل كافة الملفات المستعصية، وحتى الآن يمكن تسجيل حالة من التذمر تسود الشارع الفلسطيني بسبب بطء الخطوات والتأجيلات المتلاحقة لهذا الموضوع المصيري.

ونحن في مركز التخطيط الفلسطيني كجهة وطنية مهتمة بإنجاز هذه المصالحة وإنجاحها، ارتأينا أن نرشد الأطراف المتحاوره حول الملفات الشائكة وعلى رأسها "الملف الأمني" بمجموعة من الأفكار والرؤى والتحليلات المهنية المحضه والبعيدة عن أي تجاذبات سياسية أو فصائلية حول الملف الأمني.

* مدير عام مركز التخطيط الفلسطيني

وقد تم تكليف مجموعة من الخبراء المختصين في المجال الأمني والشرطي بإعداد أوراق دراسية وتحليلية تحمل حلولاً واقتراحات من وجهة نظر مهنية وعملية. الأخوة معدو الأوراق الألوية المتقاعدون وعلى الرغم من صعوبة الموضوع المطروح لم يقصروا في التجاوب معنا خاصة وقد شغلوا مناصب على رأس الهرم الأمني والشرطي في قطاع غزة، فهم يحملون زبدة الخبرات المهنية وقادرون على تحليل وإدراك التفاصيل ووضع الأمور في نصابها، انطلاقاً من فهمهم العميق لأسس العمل الأمني والشرطي أكاديمياً ومهنياً وعلى الأرض الفلسطينية. فشكراً جزيلاً لهم.

الإخوة الحضور

لقد دأب مركز التخطيط على تناول القضايا الشائكة وإثارة حوار ديمقراطي منفتح لجميع القوى الفلسطينية مهما اختلفت توجهاتها ومشاربها. وبمنتهى الموضوعية طرح هذه الأوراق لحوار نأمل بأن يرتقي إلى هدفنا الوطني وهو المصالحة والوحدة الوطنية، وإن تشكل هذه الأوراق والحوار حولها مدخلاً لإنجاز "الملف الأمني" بما يستجيب مع مصالح الشعب الفلسطيني. لقد تم توزيع الأوراق المقدمة اليوم مع ورقة الدعوة لحضور الورشة بهدف إتاحة المجال أمام الحضور لقراءتها مسبقاً ووضع الملاحظات والآراء، كل ذلك بهدف الحوار الموضوعي المهني والذي يتناول جوهر القضايا المطروحة. لذلك أتقدم بـرجاء إلى الأخوة الحضور الأعزاء بالالتزام بذلك لكي لا ندخل في دوامة التجاذبات والآراء الحزبية الضيقة. ما أود قوله باختصار، أماننا أوراق جدية والجميع على قدر من المسؤولية الوطنية العالية فلنحقق الهدف المبتغى من هذه الورشة.

والله ولي التوفيق

تحديات إعادة بناء الأجهزة الأمنية الفلسطينية

التحديات السياسية والأمنية والإدارية

اللواء الركن المتقاعد/عمر عاشور

1- التحديات السياسية

بالرغم من الآراء المتباينة حول اتفاقية أوسلو إيجابياً أو سلبياً إلا أنها أدت إلى ميلاد أجهزة الأمن الفلسطينية، التي أصبحت لاعباً جديداً في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. فضمت في البدء الكثير من المحاربين القدماء من جيش التحرير الوطني الفلسطيني. وكان عدد الذين دخلوا من الخارج 6834¹ ضابط وضابط صف وجندي. منهم أعداد من كافة مقاتلي الثورة الفلسطينية ومعظمهم من تنظيم العاصفة (فتح) حيث كانت جميع الفصائل تقر بأن فتح هي العمود الفقري لـ م.ت.ف. هذه هي القوات التي قاتلت في بيروت وصمدت في الحصار. وكانت هذه القوات تجمع بين العمل السياسي والعسكري في إطار الثورة الفلسطينية.

و بعد دخول هذه النواة إلى أرض الوطن كان عليها أن تتكيف مع هيئة فرض القانون، وتحولت هذه النواة إلى الأساس الذي تم عليه بناء الأجهزة الأمنية. حتى وصلت إلى عشرات الآلاف ومعظمهم من كوادر وعناصر فتح وبعض كوادر

¹ حسب وثائق الارتباط العسكري

وعناصر التنظيمات الأخرى، الذين كانوا يمنحون الرتب العسكرية حسب المرتبة التنظيمية أما الجنود فكانت المكاتب التنظيمية لفتح هي التي تتقدم بكشوف من يتم تجنيدهم. وبهذه الطريقة تم تسييس قوى الأمن الفلسطينية، وحتى التوجيه السياسي كان يشرف عليه التفويض السياسي التابع لحركة فتح. وهذا ما أدى إلى الاستقطاب المتنافس والمتنافر. ومن هنا دبّت الفوضى الأمنية في مناطق السلطة الفلسطينية. حيث صبغت هذه الأجهزة الأمنية بلون سياسي واحد.

بقي هذا الوضع قائماً حتى فازت حركة حماس في الانتخابات التشريعية في 2006/1/25 حينها حدث تغير في موازين القوى السياسية، ولم تعد فتح بهذا الشكل هي العمود الفقري في داخل أراضي السلطة الفلسطينية حيث جاء من ينافسها ويطالب بحصته في كل شيء، في الوزارات والأجهزة الأمنية كذلك. وهنا تكرر مبدأ تسييس الأجهزة الأمنية والانتماء السياسي داخل الأجهزة الأمنية الذي كان قائماً كما ذكرنا منذ تأسيسها. وزيادة على ذلك بدأ مبدأ المحاصصة إذ قام أول وزير داخلية "المرحوم سعيد صيام" في أول حكومة شكلتها حماس بتشكيل قوة أمنية سميت القوة التنفيذية معظم عناصرها من حماس رداً على المراوغة من قبل الأجهزة الأمنية التابعة لوزارته في التعاون مع الوزير الجديد، وخصوصاً ما سمي بالأمن الداخلي (الشرطة - الأمن الوقائي - الدفاع المدني) الذي عين مسؤولاً عنه رشيد أبو شباك، وكذلك قام النائب محمد دحلان بتشكيل الوحدة الخاصة من جميع الأجهزة الأمنية وذلك لمواجهة القوة التنفيذية. ومن هنا هل تستطيع هذه الأجهزة بتشكيلتها ووضعها ومهامها الخاصة ان تؤدي واجبها الوطني (حسب أوامر الوزير الجديد) بعد ان فقدت استقلاليتها وقدرتها على تطبيق القانون بشكل مهني وبنزاهة، بعد أن أصبحت في مهبط الخلافات السياسية التي تتحكم في استقرارها ووحدتها؟

كل هذا قاد إلى الفتنة والاقتتال الداخلي الذي تطور حتى وصل الى أوجه في أول حزيران 2007 وكان الهجوم الدموي من حركة حماس ضد الأجهزة الأمنية

حيث تمت السيطرة لحركة حماس على قطاع غزة. وهذا ما أدى إلى تقسيم الوطن سياسياً وإدارياً وتكريس الانقسام السياسي والاجتماعي والاقتصادي والأمني والقانوني. حيث أصبحت حركة حماس تسيطر على القطاع عبر الحكومة المقالة حيث شكلت بدورها أجهزة أمنية جديدة بالإضافة إلى إعادة تشكيل الوزارات الأخرى، وكان تشكيلها للقوى الأمنية في قطاع غزة بنفس الطريقة التي اتبعتها حركة فتح في البدء فمنحت الرتب العسكرية حسب المرتبة التنظيمية والتجنيد حسب الولاء وبذلك كان لهذا الانقسام السياسي والإداري تأثيره على قوى الأمن الفلسطينية فأصبحت هناك قوة في قطاع غزة تبلغ من عشرة آلاف إلى اثني عشر ألف تابعة للحكومة المقالة، وكذلك قوة في الضفة الغربية تابعة للسلطة الوطنية.

بعد الانقسام بفترة دارت مفاوضات لرأب الصدع تحت رعاية جمهورية مصر العربية حضرتها جميع الفصائل في البدء ومن ثم تركزت بين حركتي فتح وحماس ونتج عن هذه المفاوضات الورقة المصرية التي وقعتها حركة فتح في وقت سابق ورفضت حماس توقيعها لأنها حسب رأيها لا تعكس النقاط التي تم الاتفاق عليها في 27 أبريل، "التفاهات" التي تعكس العديد من تحفظات حماس على الوثيقة المصرية. وهي تفاهات غير رسمية بعضها نصوصاً غير مكتوبة في الاتفاقيات الموقعة، وحين الأخذ بها جميعاً فإنها ستبدل مستقبل الخطوات السياسية عبر سبيلين اثنين:-

أولاً: الدعوة لتشكيل حكومة فلسطينية واحدة من عناصر محددة من التكنوقراط والمستقلين يتحملون مسؤولية توحيد المؤسسات والتحضير لانتخابات تشريعية ورئاسية ومجلس وطني خلال عام.

ثانياً: الدعوة لتشكيل لجنة قيادية مؤقتة جديدة تعمل بمشاركة غامضة مع م.ت.ف.

و كان الأساس هو تأجيل الإصلاح الأمني إلى ما بعد الانتخابات.

و هنا يطرح سؤال منطقي نفسه، هل ستقوم الفصائل بإنتاج استراتيجية وطنية شاملة (بما فيها الأمنية)، وتوحيد الأجهزة المنقسمة أو هل ستواصل الحفاظ على الوضع القائم وشرعنته؟

حتى بعض السيناريوهات المتفائلة أصبحت تنحو إلى التشاؤم حينما تعثرت المصالحة عبر أول عقبة وهي تسمية رئيس وزراء. ومع ذلك ليست هذه هي المسألة الحاسمة إذ لا يقر أي من الأطراف بالفشل. حيث أصبح التوقع الأكثر احتمالاً هو تجميدها وليس التكرار لها، وترك الباب موارباً قليلاً من أجل استمرار الحراك.

وإذ تجد حماس صعوبة في المساومة على القضايا الجوهرية بعد هذه الفترة الطويلة من العمل في قطاع غزة والضفة الغربية، فالمنافسة الحزبية لم تضعف حتى بعد سنوات من العداء المرير المتزايد لذلك فإن توقيع اتفاقية المصالحة يشبه ببساطة طريقاً تسير عليه فتح وحماس بينما يستمر صراعهما بوسائل أخرى. بمعنى آخر مازالت الحركتان القياديتان متمسكتين بنهجهما.

2- التحديات الأمنية

أ) وهنا يبرز المؤيدون الأكثر تحمساً للمصالحة الذين يتمسكون بالأسس النظرية وليس بالواقع الموجود حالياً. من حيث أنه يتوجب تشكيل لجنة أمنية عليا بمشاركة مصرية وعربية من ضباط حربيين ومهنيين ويتم التوافق عليها، وسيعهد إليها بمهمتين أساسيتين: وهما صياغة السياسة الأمنية والإشراف على إعادة الإصلاح وبناء قوى الأمن الفلسطيني في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. وهنا برزت المهمة الأكثر تحديداً التي لم يتم إقرارها من قبل السياسيين وهي عضوية اللجنة الأمنية كما تم وصفها في وثيقة المصالحة المصرية. وهذا يعني بأنه لو تغلبت المصالحة على تحدياتها الأخرى، إلا أنه لا أمل في تغيرات ولو قليلة في مجال الأمن حتى العام القادم. حيث وافقت كل من فتح وحماس على تأجيل جميع التعديلات

(التسويات) حتى تنتقضي المرحلة الانتقالية وانتخاب حكومة جديدة. وأقر أعضاء الفريق المفاوض حول القضايا الأمنية المكون من فتح وحماس بأن "هناك واقع في غزة، وواقع مختلف في الضفة الغربية".

ب) "فالواقع المختلف" في معظمه نتاج للاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، وما هو أكثر أهمية بالنسبة لاتفاقية المصالحة هو مسألة التنسيق الأمني بين السلطة وإسرائيل رسمياً. وقد تم نقل هذه المسألة إلى اللجنة الأمنية العليا. ولكن بغض النظر عن التروي في اتخاذ قرار من اللجنة، كما نلاحظ، فإنه ليس من المحتمل أن هناك تغييراً سيطراً في هذا الموضوع حيث يطرح مسؤولون من حماس بانه لن يكون للجنة سيطرة عملياتية على قوى الأمن في الضفة الغربية.

أما بعض المسؤولين في السلطة فيقولون بأن التنسيق مع إسرائيل في جميع المجالات بما فيها الأمني سيستمر لأسباب يفرضها الواقع في الضفة الغربية المحتلة، حيث لا يمكن الحركة دون التنسيق مع الجانب الإسرائيلي، والسلطة أيضاً مجبرة على هذا التنسيق لأسباب سياسية وتشريعية يفرضها الواقع، فالواقع أن الضفة الغربية محتلة ولا يمكن الحركة فيها من منطقة لأخرى أو تحريك دورية شرطة دون التنسيق مع إسرائيل شرعياً لأن التنسيق نتاج اتفاق م.ت.ف مع إسرائيل، وسياسياً لأن الضفة الغربية محتلة ولا يمكن تعديل النظام الأمني فيها ما دام الاحتلال قائماً، ولأن إسرائيل والولايات المتحدة تعترضان بحزم ضد أي إجراء يغير أو يعدل في النظام الأمني القائم تحت ادعاء أن إسرائيل مسؤولة عن حماية مستوطناتها في الضفة الغربية والتبرير المتواصل لردود الفعل الإسرائيلية، إضافة إلى تهديد الولايات المتحدة بقطع الدعم المالي والأمني.

في الواقع إن إسرائيل لا تطالب بتنسيق أمني يكون فيه لكل طرف الحق في الاعتراض لأن التنسيق يحتاج موافقة الطرفين، علماً بأن الأقوى هو الذي

يفرض قراره، إلا أن إسرائيل تطالب بالتعاون الأمني، لذلك تقوم باقتحام المدن يومياً واعتقال من تريد رغم وجود التنسيق بينها وبين السلطة، وهي غير راضية عن هذا المستوى وتطلب المزيد.

(ج) أما عن الوضع في قطاع غزة فتوجد حالياً تهدة هشة مع إسرائيل. إذ بعد التحذير من التصعيد على حدود غزة في إبريل 2011، تم ترسيخ التهدة بشكل مذهب حيث تم إطلاق سبعة قذائف فقط في الفترة من مايو حتى الأسبوع الأول من يوليو (مقارنة مع 251 صاروخ أو قذيفة في الفترة من فبراير إلى إبريل) وتبرر حماس موافقتها على التهدة بالتفسير القائل، قد وافقنا حتى لا نعطي إسرائيل الفرصة لتخريب المصالحة وأنا سنقوم بنضالنا بالتوافق مع استحقاق المقاومة وحسب استحقاق الفعل الأمني². وأدلى الأخ خالد مشعل بتصريح مشابه "البيت الذي نعيش فيه جميعاً، يجب أن نتخذ قرارات مشتركة بشأنه"³

(د) في الواقع على مدار السنوات الأربع الماضية كان لدى الحركتين ممارسات مختلفة حيث شاركت كل منهما في عمليات إلقاء القبض التعسفي وإفقال المؤسسات الخيرية والاجتماعية، بل وصل الأمر إلى منع الجمهور الفلسطيني وحرمانه من حرية تشكيل جمعيات أو التجمع والتعبير. وهنا يجب التنبيه، أنه بدون إصلاح بنيوي أو وضع القيود الواقعية على قوات الأمن التي تقترب الانتهاكات على أسس سياسية، فهذا سيديم السخط الشعبي وينسف الاتفاق.

(هـ) نصت وثيقة المصالحة المصرية على إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، إلا أن كلا الطرفين ينكران بأنهما يحتجزان أحداً. وهذه النصوص من غير المحتمل تطبيقها، حيث يدعي المسؤولون في الضفة الغربية بأنهم ألقوا القبض فقط على مشتبهي قاموا بنشاطات إجرامية، وأن جزءاً كبيراً من

² مجموعة الازمة الدولية تقرير رقم 110 2011/7/20

³ مؤتمر صحفي القاهرة 7 مايو 2011

الملقى القبض عليهم متهمون بحيازة أسلحة أو حوالات مالية غير شرعية. ويقول هؤلاء المسؤولون بأنهم سيواصلون اتباع هذه السياسة ولن يصدروا أية تعليمات تؤدي إلى تغيير هذه الإجراءات. بل إن هناك مخاوف لديهم من أن تنتهز حماس مزايا الاتفاقية لإعادة بناء تنظيمها في الضفة الغربية. وكما علق مسؤول في الأمن الوقائي "كانت المصالحة حركة سياسية وليس لديها ما تقدمه للأمن".

و) وكذلك استمرت حماس في منع الفصائل الأخرى من ممارسة نشاطاتها التنظيمية والتعبويه في غزة. ويتم استدعاء أعضاء فتح للمساءلة، وحماس مثل فتح تماماً في الضفة الغربية تعترض على الانتقادات حول سيطرتها القاسية على القطاع، إذ تخشى من النتائج المحتملة لتفعيل وتسليح أعضاء الأجهزة الأمنية السابقين، وينبع هذا من رغبتها في الإبقاء على ضبطها الأمور والوقوف في وجه أي تحدٍ لهيمنتها - لذلك تقف بحزم أمام محاولات لإعادة ظهور الجماعات التي كانت مرتبطة بفتح ومتهمة بإثارة الفوضى والإجرام خلال فترة "الفلتان الأمني" وتركز حماس على منع هذه الأمور بأقصى طاقتها. ولم تمنع حماس في عودة أي أحد إلى غزة ممن خرجوا منها فارين أثناء الاشتباكات، ولكنها صرحت بأن حكومة غزة لا تستطيع ضمان أمن أولئك الذين "أيديهم ملطخة بالدماء" وهي بهذه الطريقة لا تشجع عودتهم.

ز) ومن القضايا التي برزت أخيراً في قطاع غزة وجود بعض خلايا السلفية الجهادية الذين تحوم حولها الشبهات في تكدير صفو التهدئة، وحماس سعت وتسعى لإسكاتها لأنها تشوش على سلطتها وسيطرتها السياسية والأمنية في قطاع غزة.

ح) ومصير القسام والجهاد الإسلامي ومنظمات المقاومة الأخرى تشكل عقبة أخرى أمام الإصلاح الأمني الشامل. مع أن قادة القسام يقولون بأنهم يدعمون

المصالحة إلا أنهم مقتنعون بتأجيل الملف الأمني قدر المستطاع حتى لا يتم تهديد مصالحهم الحيوية. إذ تعتبر حماس بأن جناحها العسكري يجب أن يكون خارج القطاع الأمني، وبذلك لن يكون معني بالإصلاحات المتفق عليها. وتطرح قضية القسام ومنظمات المقاومة الأخرى سؤالاً جوهرياً. هل لأننا أقمنا سلطة حكم ذاتي في ظل الاحتلال انتهت مرحلة التحرير الوطني؟! فما دام الاحتلال قائماً والشعب الفلسطيني لم يصل إلى هدفه في تقرير المصير وبناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وعودة اللاجئين، إذن لازالت مرحلة التحرر الوطني قائمة. وهنا كيف سيتم التزاور بين سلطة الحكم الذاتي وأجهزتها الأمنية المسلحة وقوات مقاومة مسلحة؟ وبرأيي لن يتم ذلك إلا إذا عدنا إلى الأصول، إلى م.ت.ف قائد مرحلة التحرر الوطني الفلسطيني ومرجعية السلطة الوطنية الفلسطينية. ولن يتم ذلك إلا بإصلاح م.ت.ف ودخول باقي المنظمات فيها. وحينها تكون المنظمة هي المسؤولة عن المقاومة وفي ذات الوقت مسؤولة عن السلام والمفاوضات والسلطة الوطنية. فشطب المهمة الأساسية التي قامت من أجلها المنظمة كان خطأً كبيراً، والخطأ الأكبر الذي وقعت فيه المنظمة بأنها لم تستوعب مبكراً منظمات المقاومة كحركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي قبل اتفاق أوسلو. **فقرار المقاومة قرار جماعي يجب ان يوافق عليه الجميع ولا ينفرد فيه تنظيم لوحده، وكذلك قرار السلام والتفاوض يجب أن يكون أيضاً قراراً جماعياً.** بهذه الطريقة نستطيع أن نوفق بين الأجهزة الأمنية والمقاومة بتحديد واجبات كل منها وعدم التعدي على واجبات الآخر. فهذه الأجهزة الأمنية يمكن أن تندمج في المقاومة إذا لزم الأمر، وكان هناك قرار بذلك كما حدث في انتفاضة النفق أو كما حدث في الانتفاضة الثانية إذ شارك رجال من الأمن الوطني في كثير من المعارك، فقائد مخيم جنين من الأمن الوطني، وكذلك قائد معركة المقاطعة في نابلس الشهيد أبو حميدان.

3- التحديات الإدارية والتنظيمية

(أ) إحدى القضايا التي ستواجه اللجنة الأمنية وعملية الإصلاح هي كيفية سيتم تشكيل القوى الأمنية حسب التأهيل والكفاءة واللياقة البدنية والنفسية. إذ أن الكثيرين حالياً غير مؤهلين وليس لديهم الكفاءة أو اللياقة البدنية أو النفسية. وهناك نص في قانون خدمة الأجهزة الامنية رقم 8 لسنة 2005 ينص بأنه يجب تجديد الخدمة كل أربع سنوات حسب شروط التأهيل والكفاءة واللياقة البدنية و النفسية وتقارير الكفاءة من القادة.

(ب) اما المسألة الاخرى فهي تكديس الرتب العسكرية لأفراد غير مؤهلين وفاقدن اللياقة البدنية والنفسية، ومنح الرتب حسب المرتبة التنظيمية (وهذا ينطبق على الطرفين فتح وحماس).

(ج) أما بالنسبة لتسييس قوى الأمن فهناك نصوص صريحة في قانون الخدمة رقم 8 لسنة 2005 تحظر انتماء ضباط وضباط صف وجنود قوى الأمن للأحزاب أو المنظمات أو الجمعيات أو الهيئات السياسية. والسؤال هنا هل سيوافق الطرفان على تنفيذ هذه المواد؟

(د) إحدى القضايا القابلة للدراسة والاتفاق عليها هي كيف سيتم تشكيل مجلس الأمن القومي الذي يرأسه رئيس السلطة. من هم أعضاؤه؟ وما هي صلاحيات هذا المجلس؟

(هـ) التراتبية العسكرية التي كانت ولا زالت مفقودة عند الطرفين والتي يحل محلها قرب هذا القائد او ذاك من التنظيم أو مرتبته التنظيمية. وهنا لا يتم التصرف حسب التسلسل القيادي مما يؤدي إلى المنافسة والريبة والعلاقات المتوترة بين القادة لدرجة حدوث صدامات مسلحة بين أعضاء القوات المتنافسة.

(و) إيجاد نظام تدريبي للاختصاصات الأمنية اعتماداً على الكفاءات الفلسطينية واعتماد مبدأ التجديد لعناصر قوى الأمن حسب قانون الخدمة وشروطه،

والاهتمام بتشكيلة القيادة المبنية على التأهيل والكفاءة واللياقة البدنية والنفسية.

ن) تنظيم الإدارات الهامة في قوى الأمن ووضع ضباط مؤهلين عسكرياً وذوي اختصاص، فلا يجوز أن لا يكون مسؤول التنظيم والإدارة ضابطاً مؤهلاً أو حاملاً لشهادة الدراسة الأكاديمية العلمية في هذا الاختصاص، وينطبق ذلك على المناصب الأخرى في التنظيم والإدارة المالية والشؤون الإدارية والتسليح ... فلا يعقل أن يعين أفراد غير مؤهلين عسكرياً ولم يمارسوا العمل العسكري الميداني ولم يتخرجوا حتى من بين صفوف العسكريين ولا يعرفون حتى معنى التراتب العسكري. فهل من المعقول ان يوضع شخص مدني أساساً مسؤولاً عن شؤون الضباط!!؟

قراءة وطنية ودستورية وقانونية ومهنية وأخلاقية بشأن إعادة بناء وهيكله الأجهزة الأمنية الفلسطينية على أسس ومعايير وطنية وقانونية ومهنية

اللواء منصور عبد الرحمن الرئيس*

بناء على اتفاق المصالحة والموقع بين حركتي فتح وحماس وباقي قوى العمل الوطني في القاهرة، وبما يتعلق بالملف الأمني، والاتفاق على إعادة بناء وهيكله الأجهزة الأمنية على أسس ومعايير وطنية ومهنية، نتقدم بهذه القراءة لهذا العنوان الوطني الكبير ولهذا الخيار الوطني الصحيح وهو (إعادة بناء وهيكله الأجهزة الأمنية الفلسطينية بهذه الطريقة وبهذا التوجه الوطني والمهني)

* لواء شرطة حقوقي متقاعد

- لذا بداية- إن ترجمة وتفعيل هذا العنوان على أرض الواقع هو أمل وطموح وتطلع جميع أبناء الشعب الفلسطيني بكافة مكوناته ولقي كل الترحيب والتأييد من الجميع لهذا التقارب والاتفاق الداخلي.

- إلا أننا نرى- بأن من الضرورة توافر بعض العناصر الهامة والمتطلبات الأساسية والجهوزية (أولية) كمدخلات وحيدة وطريق آمن لإمكانية ترجمة وجعل هذا العنوان الوطني حقيقة ملموسة على أرض الواقع تترجم فيه بكافة (اللغات واللهجات) معاني الإرادات الحقيقية والنوايا الصادقة والعقيدة الوطنية من جميع الأطراف للإتفاق أو التوافق على الملف الأمني-وهناك أيضا...المدخلات والعناصر التابعة اللازمة. وتتمثل قراءتنا لهذا الموضوع في المحاور التالية:

المحور الأول: المدخلات والعناصر الوطنية الأساسية والتابعة.

المحور الثاني: العقيدة الأمنية.

المحور الثالث: الإستحقاقات الدستورية والقانونية والمهنية.

المحور الأول: المدخلات والعناصر الوطنية الأساسية والتابعة:

أ. المدخلات والعناصر الوطنية الأساسية، ويمثل هذا العنوان العناصر الأساسية التالية:

- 1- الإرادة السياسية.
- 2- الاتفاقية الأمنية.
- 3- حيادية المؤسسة الأمنية.

ب- المدخلات والعناصر الوطنية التابعة.

أولاً: الإرادة السياسية للقوى الوطنية:

- ويمثل هذا العنصر العمود الفقري الذي تبنى عليه باقي العناصر الأخرى سواء الأساسية أو التابعة والتي جميعها تتحكم في مدى نجاح الحوارات حول الملف الأمني وانعكاساتها على الاتفاق أو التوافق على تسوية هذا الملف وسنوضح ذلك فيما يلي:

أ- ويمثل هذا المدخل في (مدى توافر النية الصادقة والإرادة الحقيقية، والقناعة الكاملة من القيادة السياسية نحو اشتراك جميع الشركاء في ممارسة الوظيفة الأمنية)، باعتبار أن ذلك استحقاقاً وطنياً، ومنهجاً ديمقراطياً وتطبيقاً دستورياً، وترسيخاً لمفاهيم المواطنة الحقيقية وتعزيزاً للهوية الوطنية.

- ونعتقد بأنه متى توافرت هذه المظلة الوطنية لدى القيادة الفلسطينية وتجسدت في عقيدتها، وتعززت في ثقافتها وتحققت في إرادتها بهذه المشاركة لكافة الأطراف الفلسطينية (شركاء الوطن) في المهمة في إدارة شؤون الوطن الأمنية..تكون (القيادة السياسية) قد ترجمت كافة هذه النوايا والإرادات والقناعات إلى واقع يمثل توجه وطني نابع من العقيدة الوطنية الواحدة والمصلحة العليا الواحدة للوطن والمواطنين والهدف الواحد والتحديات الواحدة والماضي والحاضر والمستقبل الواحد....؟

- وفي نفس السياق... أن يكون هذا الدافع وهذه العقيدة الوطنية هما الدافع الوحيد الذي يحكم توجهات الأطراف الفلسطينية بالعمل على إعلاء المصلحة العليا للوطن والمواطنين بكافة فئاتهم وشرائحهم وانتماءاتهم فوق كل مصلحة خاصة بأي طرف فلسطيني.. وأن تكون جميع هذه الاعتبارات السابقة فوق مستوى جميع المواقف والتوجهات الخاصة بكل طرف.

- وأن تكون هي المسار الوحيد والموجهة لبوصلتها في طريق إعادة بناء وهيكله الأجهزة الأمنية.

ب- من منطلق هذه العقيدة والمسلية والتوجه الوطني ... نأمل... من القيادات السياسية لكافة شركاء الوطن بأن تكون مواقفهم حقيقية سواء المعلن أو غير المعلن عنها من هذا الخيار الوطني (الخاص بإعادة بناء وهيكله الأجهزة الأمنية) أن يكون خيارا استراتيجيا وليس خيارا تكتيكياً..؟

- وأن تعمل جميع هذه القوى جاهدة في العلن وغير العلن على تأكيد هذا الخيار بالأقوال والأفعال وتوسيع ممارسته وتعزيز الثقافة حوله، وتوفير كافة السياسات وتسخير كافة الأدوات والإمكانات لإنجازه، والعمل على تذليل كل ما من شأنه أن يعكر صفو أجواء هذا التفاهم ويحول دون هذا التقارب والاتفاق على تسوية الملف الأمني.

ج- ومن خلال هذه المداخل الوطنية سألقة الذكر في البندين (1-2)، نعتقد بأن هذا في مجمله ... سيحدد الطريق الوطني الآمن، وسيبرز الهوية الوطنية المستقبلية للأجهزة الأمنية، وسيوفر البيئة المناسبة، والقاعدة الصلبة، والنهج الأوحد والمنهاج القويم والعقيدة الوطنية والدستورية والقانونية والمهنية والأخلاقية التي ستؤدي (بالتأكيد) إلى التفاهم والتقارب والاتفاق على الملف الأمني.

- ونعتقد أيضا ... في ظل هذا السياق وهذه المفاهيم وهذه الروح والتطلعات الوطنية.. بأن الجميع (جميع شركاء الوطن)، سينطوون تحت راية المصلحة العليا للوطن والمواطنين، والاستجابة لمطالبها، والإلتزام باستحقاقاتها، وتحقيق رغباتها... والتي جميعها تنادي وتستغيث بالوحدة الوطنية .. والاتفاق على الملف الأمني.

الاتفاقية الأمنية الملحقه باتفاق أوصلو :

- ويعتبر هذا المدخل من القضايا السياسية ومن المعضلات الكبرى التي أثقلت وألقت بظلالها العقيمة على أجواء الحوار بشأن الملف الأمني ..متحدية طرفي الحوار في إمكانية التفاهم على هذه القضية الشائكة..؟
- نود منذ البداية أن نوضح من وجهة نظرنا... بأن هذه القضية هي قضية سياسية بحتة في المقام الأول والأخير باعتبارها نتاج اتفاقية وقعت بين منظمة التحرير الفلسطينية والجانب الإسرائيلي.. وأن حل هذه المعضلة التي وقفت حائلة دون أي تفاهم أو تقارب أو إيجاد أي قواسم مشتركة بين طرفي الحوار بشأن الملف الأمني يكون (الحل) من خلال مدخل ومخرج سياسي من خلال القيادة السياسية وليس من خلال (الأجهزة الأمنية).
- ورغبة واجتهادا منا بإيضاح وجهة نظرنا بهذا الخصوص والتي تتلخص في بيان مدى تأثير مثل هذه الاتفاقية (البروتوكول الأمني) على مستقبل الحوار بشأن الملف الأمني من ناحية المهنية فقط.
- وأعتقد - بأن هناك من الآثار الكبيرة والنتائج الخطيرة التي ألقت بظلالها بالسلب على مجمل الحوارات بشأن الملف الأمني بسبب ما يعرف (بالتنسيق الأمني)، وعلى مستقبل الحوارات القادمة، وعدم إمكانية الالتقاء بين أطراف الحوار على أية قواسم مشتركة على هذا الموضوع تحديدا...؟ تمكن من إحداث انفراج وتفاهم لأزمة الملف الأمني.
- وفي نفس السياق لاحظنا أن هذا المفهوم، وهذا التحليل تم الإعلان عنه بصراحة من خلال التصريحات العديدة والمواقف العلنية والإعلان الصريح والواضح، بأن التزامات الاتفاق الأمني (التنسيق الأمني) مع الجانب الإسرائيلي يمثل أكبر العقبات والتحديات أمام الإتفاق بين الأطراف المتحاوره بشأن الملف الأمني.

- وفي سياق آخر.. أدت مثل هذه الإتفاقية إلى تبني مواقف متباينة ومختلفة لمفهوم العقيدة الأمنية للأجهزة الأمنية بين الأطراف الفلسطينية، وتمسك كل طرف بمفهومه الخاص بهذا الخصوص والتي هي محل جدل كبير كما لاحظنا من واقع الأمر، ومن واقع مواقف الأطراف الفلسطينية في جلسات الحوارات السابقة والمعلن عنها في حينه.
- وخالص القول... في اعتقادنا بأنه من خلال هذا التوصيف لمثل هذه الإشكالية وجسامة حجمها وتشعب آثارها وانعكاساتها وتباين المواقف المختلفة للأطراف المتحاور، ولحساسية مردوداتها على مكونات الشعب الفلسطيني.. يدفعنا للقول- بعدم إمكانية اختراق الأزمة الداخلية الفلسطينية الخاصة بالملف الأمني في الوقت الراهن، لتضاد مواقف الأطراف من مضمون هذه الالتزامات الأمنية، ولعدم نضوج الظروف المهيأة لإمكانية فك شفرة هذه الإشكالية الكبيرة.

حيادية المؤسسة الأمنية:

- تعتبر المؤسسة الأمنية بكافة مكوناتها فرعاً من السلطة التنفيذية وهي المنوط بها تحقيق الأمن الداخلي والخارجي للوطن كل طبقاً لاختصاصه من خلال ممارسة جميع الوظائف والاختصاصات المنوطة بها كما وردت في المادة (84) من القانون الأساسي المعدل لسنة 2003. بالإضافة إلى دورها في تنفيذ السياسات العامة للقيادة السياسية بما يحفظ ويحقق المصلحة العليا للوطن والمواطنين.
- وهذه (المؤسسة الأمنية)، بهذه الصفة والمكانة والصلاحيات، لم تترك وظائفها واختصاصاتها وواجباتها طبقاً لما يترتب للقائمين عليها، إنما تم إخضاعها لإطار دستوري وإلزامها بمظلة قانونية ومهنية، وإن أي خروج في أعمالها أو مسلكياتها عن هذا الإطار وهذه المظلة والمسلكية... اعتبرت أنها غير

صحيحة ووصفت جميع أنشطتها ومسلكياتها هذه بالأعمال غير القانونية ويمكن الطعن بها بالبطالان، ويساءل فاعلها تأديباً وجنائياً في حالات أخرى، ويمكن طلب التعويض المعنوي والمادي في أحيان أخرى.

- وفي نفس السياق.. نرى أن هناك من العوامل المدمرة التي تعرض المؤسسة الأمنية للخطر والضعف والتدهور والتفوق والنفور الشعبي منها والتي تتمثل جميعها في إخضاع المؤسسة الأمنية للأجندات وللتجاذبات السياسية .. أو بمعنى آخر (تسييس المؤسسة الأمنية تسييساً فئوياً)؟.. بحيث تصبح أسيرة للتوجهات السياسية الهادفة لتحقيق أهداف هذه الفئة أو تلك..؟ دون أدنى اعتبار للنظم الوطنية والدستورية والقانونية والمهنية والأخلاقية الحاكمة للوظيفة الأمنية، وإغفالاً لاستحقاقاتها وأبعادها ونطاقاتها.

- وفي نفس السياق- نعتقد بأن مثل هذه القرارات تحمل في طياتها تحقيق أهداف ليست مشمولة ضمن مصالح الوطن والمواطنين بكافة مكوناتهم، وإنما تكون (القرارات) حافظة وحاضنة لمصالح وأهداف أجندة فئة على حساب الفئات الأخرى، أو التزاماً لاتفاقيات أو تفاهمات أو مجاملة لموقف سياسية معين..؟

- ونعتقد في خضم مثل هذه المعادلة الصعبة (تسييس المؤسسة الأمنية):

* بأنه سيفقد مصداقيتها وستُغيب وظائفها واختصاصاتها الأصلية.

* وسيحرمها التأييد والمساندة والإجماع الوطني عليها نتيجة هذا الأسر والتفوق في هذه البوتقة السياسية الضيقة..؟ وبهذه الحالة وكما حدثنا التاريخ المهني المعاصر عن عدم قدرة مثل هذه المؤسسات الأمنية على تحقيق الحماية الكاملة والاستقرار الحقيقي والشامل للوطن والمواطنين من ناحية.. وعدم القدرة على التكيف والاستقرار الوظيفي والإنهيار سيكون حليفها من ناحية ثانية.

- وخلاصة القول: نرى بأن تبقى الخلافات والتجاذبات السياسية محصورة وبعيدة عن المؤسسات التنفيذية الخدماتية، وتجنّبها لأي اصطاف فصائلي أو حزبي باعتبارها مؤسسات الشعب بأكمله بكافة فئاته وطوائفه وشرائحه وانتماياته وعقائده تحسباً للآثار والتبعيات العديدة والخطيرة على مسيرة الحياة اليومية لأبناء الشعب وعلى حماية النسيج الاجتماعي والإنساني والأخلاقي الداخلي، وعلى قيم وعادات وتقاليد المجتمع وعلى المنظومة الأمنية بصفة عامة وعلى مستقبل المصلحة العليا للوطن والمواطنين.

-ونرى أيضاً - ضرورة العمل على إيجاد الحلول السريعة والإجراءات المناسبة والتسويات المرضية مع كافة الأطراف في الوطن بعيداً عن كل ما يعرض السلم الاجتماعي للخطر وإلى تفكك النسيج الداخلي، وفقدان التوازن في العلاقة بين المؤسسة الأمنية والشعب وفقدان التواصل بينهما وإضعاف الجبهة الداخلية وزعزعة الأمن والاستقرار وتحطيم صخرة الصمود والتحدى لكل ما نواجهه من تحديات.

ب - المدخلات والعناصر الوطنية والتابعة:

وتعتبر هذه العناصر التابعة ضرورية ومساعدة للمدخلات والعناصر الأساسية من أجل توفير البيئة والمناخات والأجواء المناسبة والملائمة للحوارات الخاصة بالملف الأمني وتعبيد الطريق أمام التفاهم والتقارب والإلتقاء والتوافق حول النقاط الخلافية.

وتتمثل هذه العناصر فيما يلي:

1- ضرورة العمل من جميع الأطراف على توفير البيئة الصحيحة والمناخات والأجواء اللازمة والهادفة بداية من القيادات السياسية لكافة الأطراف، ومن جميع مكونات شركاء الوطن بما يكفل إعطاء جهود المصالحة دفعة قوية إلى الأمام والعمل الجاد نحو الإختراق الحقيقي لأزمة الملف الأمني

من خلال نهج السياسات الإعلامية اللازمة والداعمة لهذا الخيار وتطويرها.

- والابتعاد عن سياسة تعرية المواقف.
- وتهدة الخطاب وإنهاء التراشق الإعلامي.
- والابتعاد عن الخطاب الإعلامي المناور وتصريحات وردود الأفعال لأي أزمة علاقة طارئة.
- 2- ممارسة كافة السياسات والإجراءات اللازمة على أرض الواقع تجسيدا لحسن النوايا وبناءً لتعزيز الثقة من جميع الأطراف.
- 3- الابتعاد عن فرض الشروط المسبقة من كافة الأطراف عند معالجة الملف الأمني.
- 4- تخييب الطروحات والأمور الخارجية عن النسق الوطني والدستوري والقانوني والمهني.
- 5- إعلاء شأن المواطنة وتجسيدها في كافة الحوارات من جميع الأطراف، والعمل على تعزيز ثقافتها والتمسك باستحقاقاتها والعمل بمنظوماتها الوطنية، إعلاءً لشأن المصلحة العليا للوطن والمواطنين.
- 6- أن ينظر الجميع إلى أن المؤسسات الأمنية هي ملك للشعب بكافة أطيافه وشرائحه وفئاته وانتماؤه وليست ملكاً لفئة أو لفصيل أو حزب معين، وأن تجسد هذه النظرة في وجدان جميع الأطراف الفلسطينية.
- 7- العمل على سرعة إنجاز ملف المصالحة الاجتماعية، ووضع الحلول الفعالة لهذا الملف ولكل الآثار المدمرة التي ترتبت نتيجة حالة الانقسام، من قبل لجنة تحظى بالقبول الشعبي.

8- العمل على الإستعانة بمجموعة من كبار ضباط الشرطة الفلسطينية المؤهلين علمياً ومهنياً وثقافياً من أصحاب الخبرات والكفاءات للإسترشاد بآرائهم القانونية والمهنية بهذا الخصوص.

المحور الثاني: العقيدة الأمنية:

- نرى أنه من خلال الاتفاق على إعادة بناء وهيكله الأجهزة الأمنية على أسس ومعايير وطنية ومهنية، ومن خلال هذه العنوان الوطني الكبير يمكن رسم ملامح وتحديد تعريف العقيدة الحاكمة والناظمة لقوى الأمن الفلسطينية بصفة عامة، وتحديد مكوناتها وعناصرها الأساسية بما يتناسب أولاً مع كل ما يرمى المصالح العليا للوطن والمحافظة على سيادته...، وكل ما يرمى المصلحة العليا للمواطنين والحفاظ على حقوقهم المشروعة وتعزيزها وتوفير العيش لهم في أمن واستقرار وطمأنينة، هذا من ناحية. وبما يتناسب ويتلاءم مع طبيعة كل قوة وطبيعة وظائفها واختصاصاتها وواجباتها من ناحية ثانية.
- تكون عقيدة شاملة حاضنة للوطن الفلسطيني بأكمله، وحاضنة أيضاً للشعب الفلسطيني بكافة مكوناته وشرائحه وفئاته محققة لكافة احتياجاته وتطلعاته بأن ينعم بالعيش الكريم والأمن والمستقر.
- ونرى أن هذه العقيدة يجب أن تنبثق من الكيان المعنوي المتمثل في الإطار الوطني والكيانات والأطر الأخرى الدستورية والقانونية ومنظومة العادات والتقاليد والأعراف المساندة في المجتمع، ونرى أن مثل هذه العقيدة ستكون حامية وضامنة لكل أركان الوطن ولكافة فئات الشعب دون تمييز بين أحد.
- ونرى في مثل هذه العقيدة... بأنها محصنة، ضد أي عقيدة أخرى خارجة عن الإجماع الوطني أو خاصة بأي فئة أو شريحة من المجتمع، لتحظى

بالتأييد وتقال الرضى والمساندة الشعبية الكاملة لأنها بهذا الوصف تكون هي خط الدفاع الأول والأخير باعتبارها الحامية للمصلحة العليا للوطن والمواطنين.

- ونرى أن تكون عقيدتنا محصنة ضد أي تجاذبات أو أزمات سياسية تعصف بالوطن، وأن تعمل دائما على إعلاء الشأن والمصلحة العليا للوطن والمواطنين، والنأي بنفسها عن الإصطفاف بأحد الأركان الضيقة للوطن والتمسك بفئة محدودة من الشعب...؟ بل يجب أن يكون اصطفافها الدائم والوحيد على كل ركن ومربع من اركان ومربعات الوطن وبجانب المواطنين بكافة مكوناتهم وانتماءاتهم، من خلال موقعها ودورها الوطني أولاً...ومن خلال وظائفها واختصاصاتها وواجباتها المحددة دستوريا وقانونياً.

- وفي سياق اخر، نرى أن تتحلى عقيدتها المأمولة بالشجاعة والمسؤولية والحس الوطني والإرادة الصلبة ضد متطلبات أي نظام سياسي يريد خطف المؤسسة الأمنية وأن يحيدها لتحقيق المصالح الضيقة لهذا النظام، وجعلها أسيرة أجندته الخاصة بعيدا عن النسق الوطني والدستوري والقانوني والمهني والأخلاقي، وهذا ما يمكن التعبير عنه (بدمج النظام الأمني بالنظام السياسي)، ونعتقد أنه في مثل هذا الوضع الأليم يكون النظام الأمني مهدد بالفشل والزوال فور انتهاء أو زوال النظام السياسي.

- ونود بهذا الخصوص أن ننوه ونذكر كل متتاسي...؟؟؟ بأن التاريخ القريب حدثنا عن بعض المؤسسات الأمنية التي انحازت انحيازاً أعمى للنظم السياسية في مجتمعاتها، وتخلت عن مكانها ودورها الوطني وعن وظائفها واختصاصاتها المحددة لها دستوريا وقانونيا ومهنية، وانساققت خلف قيادته السياسية (النظام المقصود) أسيرة أجندتها الخاصة، ولاحظنا وسمعنا وسمع كل العالم ما ترتب على هذا السلوك من فشل وانهيار هذه المؤسسة

الأمنية وزوال النظام السياسي الأسيرة له...؟؟؟ وحدثنا التاريخ القريب أيضا .. عن بعض المؤسسات الأمنية التي وقفت دفاعاً عن المصالح العليا للوطن والمواطنين.. رافضة الإنزلاق في حل النظام السياسي في مجتمعها، والتزمت بدورها الوطني وبمنظومتها الدستورية والقانونية والمهنية والأخلاقية المنظمة لوجودها ولوظائفها واختصاصاتها.

- وفي النهاية، نرى بأن نسج عقيدة القوى الأمنية الفلسطينية بما تم الإتفاق أو التوافق عليه بين القيادة السياسية وكافة فصائل العمل الوطني، وحظيت بالمباركة والتأييد الشعبي من كافة مكوناته هو الطريق الأمثل، وهذا ما يؤكد الدستور والقانون بأن تكون المؤسسة الأمنية مبنية على أسس ومعايير وطنية وقانونية ومهنية بعيد كل البعد عن البناء الفصائلي والحزبي الضيق لها.

المحور الثالث: الإستحقاقات الدستورية والقانونية والمهنية:

بناء على التوافق بين الأطراف الفلسطينية في القاهرة فيما يتعلق بالملف الأمني بإعادة بناء وهيكلية الأجهزة الأمنية على أسس ومعايير وطنية ومهنية. نرى في هذا الإقرار لهذه الأسس والمعايير للأجهزة الأمنية الفلسطينية مستقبلاً بأن هناك جملة من الإستحقاقات التي تفرض نفسها وتلزم الجميع بما تتوافق وتتلائم مع المصلحة العليا للوطن والمواطنين ومع النظم الدستورية والقانونية والمهنية النافذة مع الأخذ بالإعتبار كل ما يتم التوافق عليه بين الأطراف الفلسطينية المختلفة وما يتطلب إليه الجميع من أي تغيير أو تطوير مشروع للهيكلية أو السياسات أو الوظائف أو الإختصاصات لممارسة الوظيفة الأمنية.. على أن تبقى جميع هذه التطلعات والتفاهات في الإطار والنطاق الدستوري والقانوني الصحيح والذي لا يمكن مخالفته بأي حال من الأحوال إلا في إطار إجراء التعديل الدستوري والقانوني اللازمين.

ونرى في هذا السياق بأن هناك استحقاقات دستورية وقانونية ومهنية تفرض نفسها مراعاة لمصلحة الوطن والمواطنين والعاملين بالمؤسسة الأمنية، علماً بأن مثل هذه الاستحقاقات واجبة التنفيذ مسبقاً (من وجهة نظرنا) وهي استحقاقات وطنية ودستورية وقانونية ومهنية من المفترض أن معالجتها تمت قبل تشريعها إلا أنها في النهاية صيغت وأقرت بوضعها الحالي.

وسنتعرض في هذا المحور في نطاقات مختصرة لعناصر هذه الاستحقاقات ومدلولاتها والمأمول من تعديلها بما يتناسب ويتلاءم مع طبيعة كل قوة من قوى الأمن الفلسطينية وطبيعة وظائفها واختصاصاتها وواجبات كل منا.

أ- الاستحقاق الدستوري:

في البداية نود الإشارة إلى النص الدستوري الوحيد والخاص بقوى الأمن الفلسطينية في المادة (84) من القانون الأساسي المعدل لسنة 2003. وقد نصت المادة (84) على ما يلي:

1- قوات الأمن والشرطة قوة نظامية وهي القوة المسلحة في البلاد وتتحصر وظيفتها في الدفاع عن الوطن وخدمة الشعب وحماية المجتمع والسيادة على حفظ الأمن والنظام العام والآداب العامة وتؤدي واجبها في الحدود التي رسمها القانون في احترام كامل للحقوق والحريات.

2- تنظم قوات الأمن والشرطة بقانون.

• وإذا ما استعرضنا المفهوم من هذا النص الدستوري يتضح لنا:

- أن قوات الأمن الوطني والشرطة هي قوات موحدة من حيث:

أ- التعريف.

ب- الوظائف والاختصاصات.

ج-الصلاحيات والسلطات.

بالرغم من الاختلاف الجوهري والكلي بينهما من عدة نواحي:

- الاختلاف الجوهري والكلي بين تعريف قوات الأمن الوطني و قوات الشرطة وعن الطبيعة الخاصة لتكوين الوظيفة الشرطية و الطبيعة الخاصة لتكوين قوات الأمن الوطني. وهناك أيضاً الاختلاف بينهما في الوظائف والاختصاصات والواجبات والثقافة المهنية لكل منهما.

- هناك الإختلاف بينهما عند إعداد وتكوين المنتسبين للعمل بقوات الأمن الوطني والمنتسبين للعمل في قوات الشرطة وخاصة فيما يتعلق بالبرامج والمناهج التدريبية والتعليمية.

- اختلاف وتنوع السلطات والصلاحيات اللازمة والممنوحة لكل منهما عند ممارستها لوظائفها واختصاصاتها وواجباتها.

- اختلاف وتنوع الإجراءات المقررة والملزمة عند ممارسة كل من هذه القوات لوظائفها وواجباتها سواء قبل ممارسة أعمالها أو أثناءها أو بعدها.

ومن ناحية هامة، إن قوات الشرطة عندما تمارس وظائفها واختصاصاتها فهي تمارس وظائف واختصاصات محددة لها سلفاً، وتعمل من خلال إطار قانوني (قانون العقوبات - قانون الإجراءات الجزائية- القوانين الأخرى ذات الصلة)، قانون الشرطة (المفترض وجوده) بما نص عليه من واجبات ومحظورات على العاملين بقوات الشرطة، بالإضافة إلى تنفيذ ما تفرضه عليها القوانين واللوائح من واجبات.

وفي نفس السياق لا تستطيع المؤسسة الشرطية ممارسة أي وظائف أو اختصاصات أو واجبات خارجة عن النطاق القانوني المحدد لها، أو أن تقوم بأي إجراءات أخرى خلاف لما هو محدد لها قانوناً (قانون الإجراءات الجزائية)، وإلا اعتبرت جميع تصرفاتها مخالفة للقانون ويمكن الطعن بها أمام جهات القضاء.

من هذا كله نرى أن يكون هناك استحقاق دستوري يمثل في إعادة صياغة المادة (84) من القانون الأساسي المعدل لسنة 2003. وعلى أن يتمثل هذا التعديل في ما يلي:

- أن يكون هناك نص دستوري خاص بقوات الأمن الوطني وجيش التحرير الفلسطيني يحدد وظائفهما واختصاصاتهما وواجباتهما ومرجعيتهما تحديداً واضحاً وشاملاً لا يقبل أي لبس أو غموض فيه،

- أن يكون هناك نص دستوري خاص بالمخابرات العامة موضحاً به ما سبق الإشارة إليه في البند (1).

- أن يكون هناك نص دستوري خاص بقوى الأمن الداخلي (وزارة الداخلية) موضح به ما سبق الإشارة إليه في البندين (1-2).

ب - الاستحقاق القانوني:

بداية نود التنويه إلى أن هناك قانون الخدمة في القوة الأمن الفلسطينية رقم (8) لسنة 2005، الذي تم إقراره في ظروف غير طبيعية وغير مستقرة، ينظم كافة شؤون قوى الأمن الفلسطينية وشؤون العاملين بها من خلال هذا القانون.

ونرى بأن هذا القانون قاصر الأهلية وغير مناسب وملئم لجميع قوى الأمن الفلسطينية وخاصة قوى الأمن الداخلي (وزارة الداخلية)، للأسباب سالفه الذكر من ناحية، وما شاب القانون من عدة عيوب تمثلت في النقص والغموض والتعارض بين نصوصه، والتعارض الصارخ مع القانون الأساسي المعدل في مادته (71) الخاصة بتحديد اختصاص كل وزير على وجه الخصوص في وزارته مع المادة (10) من قانون قوى الأمن من ناحية ثانية.

ويتمثل الاستحقاق القانوني فيما يلي:

1- أن يكون هناك قانون خاص بقوى الأمن الوطني وجيش التحرير الفلسطيني وأية قوة أو قوات أخرى موجودة أو تستحدث تكون طبيعة تكوينها وطبيعة وظائفها واختصاصاتها وواجباتها متطابقة في هذا المجال... على أن يتم تحديد وظائفها واختصاصاتها وواجباتها ومرجعيتها برئاسة وزيرها المختص (وزير الأمن الوطني).

2- أن يكون هناك قانون خاص بقوى بالمخابرات العامة موضح به ما سبق الإشارة إليه في البند رقم (1).

3- أن يكون هناك قانون خاص بقوى الأمن الداخلي (لوزارة الداخلية) تحت رئاسة الوزير المختص (وزير الداخلية) موضح به ما سبق الإشارة إليه في البندين (1-2).

تنويه:

لقد جرى العرف الدستوري والقانوني والمهني على عدم استتباط وظائف واختصاصات وواجبات الوظيفة العامة من النص الدستوري، بل يجب أن يكون هناك قانون لاحق خاص بهذه الوظيفة العامة.

ج - الإستحقاق المهني:

ويتمثل هذا الاستحقاق فيما يلي:

1- إخضاع جميع قوى الأمن الفلسطينية لأسس والمعايير الوطنية والقانونية والمهنية في كافة شؤونها وشئون العاملين بها بما يتناسب ويتلاءم مع طبيعة كل قوة.

2- توفير المؤسسات التعليمية والتدريبية المناسبة، والبرامج التعليمية والتدريبية الملائمة الخاصة بكل قوة من هذه القوات، وكذلك توفير الضباط المؤهلين علمياً ومهنياً وإدارياً لإدارة شؤون هذه المؤسسات.

3- توفير الاعتمادات المالية والمساعدات اللوجستية المناسبة لهذه المؤسسات.

4- أن يختص كل وزير بوزارته فقط لإتاحة الوقت والجهد له للقيام بكافة اختصاصاته ومسؤولياته وقدرته على الإشراف والمتابعة بكل ما يتعلق بوزارته.

إعادة هيكلة أجهزة وزارة الداخلية

لواء ركن / عرابي محمد كلوب

السياسة العامة لوزارة الداخلية في المرحلة القادمة

الأمن حاجة أساسية من حاجات المجتمع البشري وفقدان الإحساس بالأمن يؤثر على كيان المجتمع بأكمله حيث لا يمكن للعنصر البشري أن يعيش بدونها، شأنه في ذلك شأن المأكل والملبس.

وقد أكد القرآن الكريم على هذه الحقيقة بقوله تعالى: (لِيَأْخُذَ قَرِيشٌ (١) إِيَّاهُمْ رَحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ (٢) فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ (٣) الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ (٤))¹

وقال تعالى: (الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ)²

¹ سورة قريش

² سورة الأنعام

والأمن نعمة من نعم الحياة تستحق بذل الجهد للاستمتاع بميزاتها والحرص على استمرار مكانتها ووجودها حيث لا يتسنى للمواطن الشعور بالأمن والاستقرار ما لم يطمئن أيضاً على حريته وحقوقه وممتلكاته، وعندما يتحقق الأمن يمكن بذلك جذب رؤوس الأموال المساعدة في الاستثمار والتنمية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية.. الخ، حيث أن هدف الأمن يكون متمثلاً في إقرار السكنية العامة والنظام العام ووقاية المجتمع من الجريمة والحفاظ على الأرواح والممتلكات الخاصة والعامة والحفاظ على الآداب العامة والقيم والعادات والتقاليد مع الأخذ بعين الاعتبار احترام قيم المجتمع الإنسانية والخلقية وتحقيق إعلان مبادئ الحرية والعدالة وحقوق الإنسان.

وهذا يجب أن يكون هدف سياسة وزارة الداخلية الفلسطينية باعتباره المبدأ الأساس للعمل في المرحلة القادمة وذلك باعتبار المؤسسة الأمنية الفلسطينية جهة حيادية تمارس دورها المنوط بها كمؤسسة وطنية تهدف إلى خدمة الجمهور والحفاظ على سلامته واعتبار أمن الوطن والمواطن هو الأولوية الأساسية لعملها وذلك بعيداً عن أي اعتبارات تنظيمية أو فئوية أو عشائرية أو سلطوية.

وقد نصت المادة (84) من القانون الأساسي المعدل للعام 2003 على ما

يلي³:

1- قوات الأمن والشرطة قوة نظامية وهي القوة المسلحة في البلاد وتتحصر وظيفتها في الدفاع عن الوطن وخدمة الشعب وحماية المجتمع والسيادة على حفظ الأمن والنظام العام والآداب العامة، وتؤدي واجبها في الحدود التي رسمها القانون في احترام كامل للحقوق والحريات.

³ القانون الأساسي المعدل لعام 2003.

2- تنظيم قوات الأمن والشرطة بقانون:

وحيث أن رسم السياسة العامة لوزارة الداخلية من خلال اعتماد المؤسسة الأمنية (الشرطة- الدفاع المدني- الأمن الوقائي) جهة حيادية تمارس دورها المنوط بها كمؤسسة وطنية تسهر على خدمة الجمهور والحفاظ على سلامته، واعتبار أمن الوطن والمواطن هو الأولوية الأساسية لعملها وذلك بعيداً عن أي اعتبارات تنظيمية أو فئوية أو عشائرية.

ومنذ عودة قوات منظمة التحرير الفلسطينية إلى أرض الوطن ثم إنشاء هذه الأجهزة الأمنية، وكانت هذه الأجهزة تتبع مباشرة إلى رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية وذلك لحين صدور المرسوم الرئاسي رقم (12) الخاص بإلحاق هذه الأجهزة بوزارة الداخلية وذلك بتاريخ 2006/6/27 بجميع أجهزتها وإداراتها⁴، فقد باءت بالفشل جميع الجهود التي بذلت من أجل إعادة هيكلة وإعداد وتدريب الأجهزة الأمنية المنضوية تحت سقف وزارة الداخلية، وفي ظروف صعبة اعترضها الكثير من المعوقات.

إن التغييرات المتعاقبة لوزراء الداخلية طيلة السنوات الماضية أثرت بالشكل السلبي، وكذلك سوء الوضع الأمني والفلتان الأمني الذي عطل أي خطة لضبط الأمور في الشارع الفلسطيني ووقف أي انجاز لعمل الأجهزة الأمنية التابعة لوزارة الداخلية.

إن عدم وجود قناعة كاملة لدى قادة الأجهزة الأمنية ووجود المظاهر السلبية قد باءت بين هذه الأجهزة من حيث عدم التزامها بتحقيق أهداف الوزارة.

⁴ مرسوم رئاسي رقم 12 لسنة 2002.

لقد صدر قانون لقوى الأمن الفلسطينية رقم (8) لسنة 2005 لتنظيم عمل الأجهزة الأمنية⁵ والذي يحدد اختصاصات الأجهزة الأمنية.

أي أن بناء تنظيمي مستقبلي لوزارة الداخلية يجب أن يضع نصب عينيه إتباع أسس الإدارة الحديثة في مجالات التخطيط والتنظيم وذلك بإتباع ما يلي:

1- إعادة دراسة الهيكل التنظيمي لوزارة الداخلية والأجهزة التابعة لها بما يحقق المصلحة الوطنية العليا ويتوافق مع علم الإدارة العامة وذلك بالاسترشاد بالهيكل التنظيمية للدول العربية مع البدء بأقصى سرعة للعمل على هذه الهيكلية.

2- تحديد مدونة اختصاصات لكل جهاز تابع لوزارة الداخلية وفقا للقوانين المعمول بها.

3- إعادة التوصيف الوظيفي لمحافظات وإدارات الشرطة المختلفة وفقا للهرم الوظيفي السليم وذلك لعدم تراكم أعداد زائدة في هذه الأماكن.

4- الاستفادة من العدد الفائض بعد إعادة الهيكلة والتوصيف والتسكين الوظيفي لاستحداث إدارات جديدة عند الطلب تحقق الأهداف المرجوة ودعم إدارات أخرى بحاجة إلى قوى بشرية.

5- الاهتمام بدرجة تحكم القيادة ونطاق الإشراف خاصة في مجالات العمليات الميدانية والمتعلقة بضبط الوضع الأمني وبسط هيبة السلطة.

6- إتباع أسلوب الإدارة الحديثة وحل المشكلات واتخاذ القرار وتقييم الأخطاء وتصويبها.

⁵ قانون الخدمة لقوى الأمن الفلسطينية رقم 8 لسنة 2005

7- الاستناد إلى أساليب الإحصاء التحليلي بهدف تشخيص وحصر الظواهر الإجرامية وأنماط السلوك الإجرامي وأساليبه ووضع الحلول والطرق الكفيلة لمواجهتها.

8- التوجه لإنشاء مركز بحوث ودراسات الشرطة بهدف دراسة المعوقات ومشاكل العمل الأمني ووضع الحلول المقترحة لها، وكذلك دراسة الظواهر الإجرامية في المجتمع الفلسطيني والعمل على مكافحتها والحد منها.

وهنا يجب أن تتضمن الخطوط الرئيسية للسياسة العامة لوزارة الداخلية ما يلي:

أولاً: القيام بالواجبات الملقاة على عاتقها طبقاً للقوانين المنظمة لذلك والتي تتمثل في الآتي:

- 1- المحافظة على النظام العام
- 2- المحافظة على الأمن العام.
- 3- حماية الارواح والممتلكات.
- 4- كفالة الطمأنينة والإستقرار (السكينة العامة).
- 5- حماية الممتلكات والمنشآت العامة.
- 6- منع الجريمة وضبط الجرائم.
- 7- تنفيذ ما تفرضه القوانين واللوائح من احكام.
- 8- تنفيذ احكام القضاء والمحاكم.

وتقوم هيئة الشرطة بمجموعة الوظائف المتعلقة بهذه الواجبات مثل:

أ- الوظيفة الادارية للشرطة:

وهي مجموعة من الأنشطة التي تمارسها الشرطة كسلطة إدارية للحفاظ على الأمن والنظام العام والسكينة العامة وما يلزم من إجراءات لمراقبة سلوك الأفراد وتوجيههم بشكل يضمن تحقيق أغراض هذه الوظيفة ومنع وقوع الجرائم.

ب- الوظيفة القضائية:

وهي الوظيفة التي تمارسها الشرطة بالنيابة عن السلطة القضائية ولمصلحتها التي تتمثل في الإجراءات التي تقوم بها الشرطة بعد وقوع الجريمة بقصد معرفة الفاعل والبحث عن الأدلة وما يتبع ذلك من إجراءات الضبط والتفتيش لتقديم الفاعل للقضاء.

ج- الوظيفة الاجتماعية:

وهي مجموعة من الخدمات التي تقوم بها الشرطة لصالح المجتمع وفقا لنصوص القانون والتي ازدادت الحاجة إليها نظرا للتطور الذي صاحب المجتمعات، (حيث أن الجريمة أصبحت ظاهرة اجتماعية معقدة لها عواملها المؤثرة والتي تمتد إلى أعماق السلوك الإنساني) والتي تعمل على حماية أخلاقيات المجتمع ورعاية سلوكهم الاجتماعي واحترام قيمهم الإنسانية وإعلاء مبادئ الحرية والعدالة والبحث عن عوامل الانحراف في المجتمع والقضاء عليه.

د- الوظيفة الاقتصادية:

تتمثل في المحافظة على الاقتصاد الوطني وحماية الأموال العامة للدولة من خلال محاربة الجرائم الاقتصادية والمالية والفساد الضريبي.

ثانياً: المجال الإداري التنظيمي:

منذ استحداث وزارة الداخلية بتاريخ 2006/6/26، فقد باءت بالفشل جميع الجهود التي بذلت من أجل هيكلة وإنشاء وإعداد وتدريب الأجهزة الأمنية المنضوية تحت سقف وزارة الداخلية وفي ظروف صعبة اعترضها الكثير من المعوقات.

وكان تطلعنا من تفعيل وزارة الداخلية هو إنشاء الإدارات المركزية التابعة للوزارة ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب وحسب التخصص المهني المنوط بالضباط، ولكن التدخلات والتقاطعات الكثيرة أحدثت إرباكاً كبيراً في عمل وإنتاجية هذه الإدارات التي كنا نتطلع إليها بشغف.

إن التغيرات المتعاقبة لوزراء الداخلية طيلة السنوات الماضية أثرت بالشكل السلبي، وكذلك الوضع الأمني والفلتان الأمني الذي عطل أي خطة لضبط الأمور في الشارع الفلسطيني وكذلك أوقف أي إنجاز لعمل الأجهزة الأمنية التابعة لوزارة الداخلية.

كذلك لم يكن لدى قادة الأجهزة الأمنية الفعالية الكاملة والالتزام بتحقيق أهداف الوزارة وكذلك وجود المظاهر السلبية التي باءت بين الأجهزة الأمنية لمصالح شخصية.

وعلى هذا الأساس فيجب أن نضع أمام أعيننا إتباع أسس الإدارة الحديثة في مجالات التخطيط والتنظيم وذلك بإتباع ما يلي:

- 1- إعادة دراسة الهيكل التنظيمي لوزارة الداخلية التابعة لها بما يحقق المصلحة الوطنية العليا ويتوافق مع علم الإدارة العامة وذلك بالاسترشاد بالهيكل التنظيمي للدول العربية مع البدء بأقصى سرعة للعمل على هذه الهيكلية.
- 2- تحديد مدونة اختصاصات لكل جهاز تابع لوزارة الداخلية وفقاً للقوانين الفلسطينية المعمول بها.

- 3- إعادة التوظيف الوظيفي لمحافظات وإدارات الشرطة المختلفة وفقاً للهرم الوظيفي السليم وذلك لعدم تراكم أعداد زائدة في هذه الأماكن وإزالة البطالة المقنعة بسبب وجود أعداد كبيرة من القوى البشرية.
- 4- الاستفادة من العدد الفائض بعد إعادة الهيكل والتوصيف والتسكين الوظيفي لاستحداث إدارات جديدة تحقق الأهداف المرجوة ودعم إدارات مثل (الدوريات-الحراسات-حفظ النظام والتدخل...الخ)
- 5- التوجه نحو الترابط العضوي بين عمليات الإدارة والأسس الوظيفية وعدم تداخل الاختصاصات والتنسيق بين الوحدات المختلفة في العمل، وما يترتب على ذلك من اهتمام بالجوانب المتعلقة بالهياكل التنظيمية مما يحقق استفادة قصوى من طاقات وقدرات العاملين.
- 6- الاهتمام بدرجة تحكم القيادة والسيطرة ونطاق الإشراف خاصة في مجالات العمليات الميدانية والمتعلقة بضبط الوضع الأمني وبسط هيئة السلطة.
- 7- إتباع أسلوب الإدارة بالأهداف وحل المشكلات واتخاذ القرار وتقييم الأخطاء وتصويبها.
- 8- الاستناد إلى أساليب الإحصاء التحليلي بهدف تشخيص وحصر الظواهر الإجرامية وأنماط السلوك الإجرامي وأساليبه ووضع الطرق الكفيلة لمواجهتها.
- 9- إنشاء إدارة خاصة لتوثيق المعلومات المتعلقة (الظواهر الإجرامية - وسائل الجريمة-النمط الإجرامي- تسجيل المشبوهين-أصحاب السوابق والإحكام القضائية...الخ).
- 10- التوجه لإنشاء مركز بحوث ودراسات الشرطة بهدف دراسة معوقات ومشاكل العمل ووضع الحلول المقترحة لها، وكذلك دراسة الظواهر الإجرامية في المجتمع الفلسطيني والعمل على مكافحتها والحد منها.

وعلى ضوء ذلك لابد أن:

- 1- أن يكون لدى قادة الأجهزة الأمنية الفناعة الكاملة والالتزام بتحقيق أهداف وزارة الداخلية.
- 2- أن يتم القضاء على جميع المظاهر السلبية التي باعدت بين الأجهزة الأمنية وأن يكون ما يطلب منها على أساس التعاون والتكامل والالتزام الدقيق بتنفيذ الواجبات.
- 3- أن تكون جميع الاجراءات التي يتم اتخاذها مستندة إلى القانون.
- 4- التطبيق الامين والعاذل للقانون في كافة مناحي الحياة وتكريس مبدأ سيادة القانون وعدم الخضوع لابتزاز جماعات الضغط ومراكز القوى سواء كانت عشائرية او قبلية او سلطوية او تنظيمية.
- 5- المكافحة الحادة لطواهر أخذ القانون باليد والتعدي على الملكيات العامة والخاصة وانتهاك سيادة القانون.
- 6- مكافحة ظاهرة التجسس والعمالة وتحصين المواطنين وحمائتهم.
- 7- أن تقوم الوزارات الأخرى كل في مجال اختصاصه بدور نشط في توعية المواطنين والتعاون والتنسيق مع أجهزة الأمن لإزالة المعوقات وتوضيح الأهداف والنتائج وشرح سياسة الوزارة.

ثالثاً: في مجال أداء رجال الشرطة والأمن:

- 1- إعادة الثقة بالنفس وشحن الهمم للعاملين (الشرطة-الأمن) بما يخدم تقدم الأداء وتنفيذ المهام الموكلة اليها.
- 2- إعداد برنامج تدريبي داخلي لمنتسبي وزارة الداخلية بما يحقق:
 - أ- رفع كفاءة الأداء.
 - ب- توحيد نمط السلوك.
 - ج- النهوض بالمظهر العام في الشارع بما يفرض هيبة واحترام رجل الشرطة.

- د- العمل على وجود التوافق بين رجل الشرطة والأمن والجماهير لمساعدتهم في أداء واجباتهم بما يضمن مساهمتهم في احترام النظام العام وتطبيق القانون.
- 3- العمل على ضمان التزام رجل الشرطة والأمن بمبادئ القوانين وحقوق الإنسان وعدم إساءة استغلال السلطات.

رابعاً: المجال التدريبي:

البدء بتنفيذ خطة لإعداد تأهيل وتدريب العاملين في أجهزة

الوزارة بما يضمن:

- 1- رفع مستوى الأداء الإداري والمهني وزيادة القدرات والمهارات.
- 2- الإلمام الكافي بالواجبات الملقاة على عاتق رجل الشرطة والأمن والقوانين المتعلقة بالعمل وذلك لتلافي الدفع ببطلان الإجراءات القانونية.
- 3- التوجه نحو التدريب التنشيطي الخاص والتدريب التخصصي في الخارج.
- 4- إتباع سياسة تدريبية هادفة تتوجه نحو التخصص النوعي للعمل الشرطي والأمني بما يتلاءم مع الأهداف التطبيقية للوظيفة الإدارية والميدانية مع تحديد الاحتياجات والأساليب التدريبية المطلوبة لهذه المرحلة.
- 5- الإسراع بانجاز مشروع أكاديمية الشرطة ومراكز التدريب التابعة لها.

خامساً: على مستوى الرقابة والتفتيش:

تعيين المراقب العام لوزارة الداخلية بهدف تحقيق الآتي:

- 1- ضمان الرقابة الفاعلة على العاملين في أجهزة وزارة الداخلية للتأكد من التزام العاملين باتباع الأوامر الإدارية المنظمة للعمل.
- 2- متابعة تحقيق توزيع عادل للقوى البشرية طبقاً للهيكل التنظيمي المعتمد والتوصيف الوظيفي.
- 3- التحقق من القيام بالعمل الميداني على الوجه الأكمل وحسن معاملة الجماهير ومراعاة واحترام مبادئ حقوق الإنسان في التعامل معها.
- 4- إنشاء المحكمة التأديبية للعاملين بأجهزة الوزارة للنظر في الجرائم التأديبية والجرائم المخلة بالشرف والتعسف في استخدام الصلاحيات (المخولة لرجل الشرطة والأمن) طبقاً للقوانين.
- 5- العمل بنظام تقارير كفاية الأداء السنوي (التقارير السرية) واعتبارها المعيار الأساسي للترقي للرتب الأعلى وتولي المناصب القيادية.
- 6- تقييم وتقويم الأداء العام ورفع التوصيات لوزير الداخلية بشكل دوري.
- 7- فحص شكاوى المواطنين ومتابعتها على الشاكين بنتيجة الفحص.

سادساً: المجال الجماهيري:

- 1- العمل على تدعيم الصلات الطيبة بين وزارة الداخلية والعاملين بأجهزتها مع المواطنين وكسب ثقتهم للوصول إلى تعاون أوثق بينهما مع العمل على تنمية الوعي الأمني لدى المواطنين بما يكفل الحد من الجريمة وضبط مرتكبها.

- 2- فتح أبواب العلاقات مع وزارة الإعلام- الأوقاف-التعليم - الشباب والرياضة..الخ، ووسائل الإعلام المختلفة من صحف وإذاعات محلية وفضائيات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية ومؤسسات حقوق الإنسان وغير ذلك بهدف التكاتف مع وزارة الداخلية وإنجاز المهام المنوطة بها.

سابعاً: في المجال القضائي:

- 1- التأكيد على التعاون الكامل بين وزارة الداخلية ووزارة العدل والسلطة القضائية والنائب العام ووكلاءه لدفع استمرارية منظومة العمل اليومي.
- 2- احترام دور النيابة العامة والالتزام بتطبيق قانون أصول المحاكمات الجزائية والالتزام بالإجراءات المتبعة في عمليات القبض والتفتيش والتوقيف الاحترافي للمشتبه بهم.
- 3- العمل على سرعة انجاز تنفيذ الأحكام القضائية والمتركمة وتنفيذ مذكرات الجلب والإحضار.
- 4- تقديم الدعم الكامل والحماية اللازمة للقضاء والمحاكم وذلك بهدف تسهيل سرعة البت في إنجاز القضايا المعروضة أمام المحاكم والفصل فيها.
- 5- توفير كافة التسهيلات المطلوبة لضمان الإشراف القضائي على مراكز الإصلاح وأماكن التوقيف.

ثامناً: في المجال التشريعي:

- 1- دعم المجلس التشريعي ولجانه المختلفة والاسترشاد بالرأي والتعاون مع لجنة الداخلية والأمن بشأن سياسة الوزارة.
- 2- العمل على سرعة انجاز مشروع قانون الشرطة وذلك بهدف إقراره والذي يحدد اختصاصات هيئة الشرطة وضمان توفير

الحماية القانونية لرجال الشرطة أثناء تأديتهم لعملهم وعدم استغلال السلطات المخولة لهم بموجب القانون وبما يحقق مبدأ المحاسبة لمن يخل بواجباته ويتجاوز القانون.

تاسعا: في المجال الأمني:

- 1- تفعيل مجلس الأمن القومي الأعلى.
- 2- استمرار ضمان فرض السيطرة الأمنية وبسط هيبة السلطة وسيادة القانون على كافة مناطق السلطة الفلسطينية.
- 3- مواجهة أي أحداث طارئة أو محتملة تضر بالنظام والأمن العام ووضع خطط طوارئ لمواجهة الأزمات والكوارث المحتملة.
- 4- التكامل والتنسيق بين أجهزة الوزارة وقوات الأمن الوطني.
- 5- إنشاء غرفة عمليات مشتركة لكافة الأجهزة الأمنية بهدف متابعة فرض السيطرة الأمنية.

المعوقات

أولاً: معوقات على المستوى (التنظيمي-الإداري -

التدريبي-المالي)

- 1- خلل في الهرم الوظيفي للأجهزة الأمنية التابعة لوزارة الداخلية وذلك لعدم إتباع قواعد التوصيف والتسكين الوظيفي ووجود أعداد كبيرة من الضباط ناتج عن عملية الترقيات العشوائية، وأصبح معظمهم بدون عمل حقيقي مما خلق حالة من البطالة المقنعة، لذا فإن الإسراع بعملية إعادة هيكلة الأجهزة هي الحل الأمثل لعلاج هذه المشكلة.

- 2- عدم وجود قادة في مختلف المواقع الشرطية والأمنية والقيادية يتمتعون بالعلم الكافي والتخصص والخبرة القانونية/ الشرطية مما ساهم في انحدار الأداء وهبوطه إلى أدنى المستويات.
- 3- انعدام البرامج والخطط التدريبية والتنشيطية المحلية أو التخصصية الخارجية قد ساهم بدوره في هبوط مستوى العمل وخلل في الأداء.
- 4- عدم وجود منظومة تشريعية/ قانونية تحدد اختصاصات أجهزة الوزارة إضافة إلى عدم إقرار قانون الشرطة المرفوع إلى المجلس التشريعي لدراسته وإقراره.
- 5- وجود عدد كبير من منتسبي الأجهزة (ضباط- ضباط صف) غير مؤهلين علمياً-بدنياً-تدريبياً لأداء واجبهم وكأن الالتحاق بالوظيفة ليس سوى مصدر للرزق مع تنامي ظاهرة الحزبية والفئوية والعشائرية خاصة إثر الإقتتال الداخلي.
- 6- الترقيات العشوائية بالواسطة-مراكز القوى-المال...الخ.
- 7- عدم وجود غطاء قانوني وقيادي يحمي الضباط والصف أثناء تأدية مهامهم وسيطرة الخوف من تحول المشاركة أو القيام بأي مهمة إلى نزاع عائلي أو عشائري.
- 8- قلة الإمكانيات والتجهيزات والمعدات خاصة (السيارات - الأسلحة- الأجهزة اللاسلكية-الوسائل الفنية المساعدة-المعمل الجنائي) وامتدت المشكلة لتشمل الملابس الغير ملائمة مما أضفى مظهراً سيئاً وغير مقبول لرجل الشرطة.
- 9- وجود هياكل تنظيمية ضعيفة أو عدم وجود الهياكل مما يترتب عليه عدم وضوح الاختصاص والواجبات والمسؤوليات المعطاة لكل وظيفة. ومن هذه المعوقات ما يحدث عادة بين وحدات

- الإستشارة ووحدات التنفيذ أو ما يظهر نتيجة لعدم وجود إدارة للمعلومات وبالتالي مواجهة الوزارة لعدم استقرار بيئي داخلها مما يؤدي إلى حالة من عدم التأكد عند اتخاذها لقراراتها الإدارية.
- 10- عدم وجود موازنات تشغيلية ثابتة وكافية للمستلزمات الضرورية الخاصة بالعمل مثل (إصلاح السيارات-القرطاسية-الأدوات المكتبية-المحروقات-الزيوت-القيود الحديدية-البطاريات والكشافات اليدوية...الخ)
- 11- عدم وجود مركز أبحاث ودراسات للشرطة.
- 12- تواجد بعض العناصر الإجرامية والسوابق داخل أجهزة الوزارة.
- 13- انعدام الرقابة الصحيحة والصارمة على منتسبي وزارة الداخلية والأجهزة التابعة لها سواء داخل المؤسسة أو خارجها للتأكد من مدى تقيدهم بقواعد الضبط والربط.

ثانياً: معوقات المجال القانوني والقضائي:

- 1- إجماع المحاكم عن إصدار أحكام ضد من يتم ضبطهم في قضايا المخدرات.
- 2- عدم وجود تقرير من المعمل الجنائي بخصوص فحص عينات المواد المخدرة.
- 3- عدم القيام بتشكيل محاكم للمضبوطين في قضايا المخدرات خوفاً من بطشهم بالقضاة.
- 4- سرعة الإفراج وتكفيل المضبوطين في قضايا المخدرات.
- 5- انتشار السلاح مع تجار ومروجي وموزعي المواد المخدرة.

ثالثاً: معوقات حزبية وفصائلية وعشائرية:

- 1- الحماية العشائرية والقبلية لبعض أبنائها والالتفاف حولهم والتعاطف معهم مهما كانت الأسباب والدوافع.

- 2- هناك حالة من العنف الفصائلي والتي تحدث بين الفينة والأخرى ويذهب ضحيتها أبرياء حيث سرعان ما يستخدم السلاح الناري وغيرها من وسائل العنف وعلى مستوى واسع وذلك نتيجة غياب الوفاق الوطني وغياب القانون، وكذلك التعبئة التنظيمية الخاطئة وحالات الاستقطاب السياسي الحاد في المجتمع الفلسطيني وعدم إعطاء الحرية في التعبير عن الرأي.
- 3- النعرات العائلية حيث حدثت العديد من الشجارات العائلية التي تم استخدام السلاح فيها بشكل واسع من قبل أفراد العائلات، حيث سقط العديد من المواطنين نتيجة لذلك.

العوامل المساعدة للنجاح

لضمان تحقيق الأهداف المرجوة وسرعة انجاز ما هو مطلوب لابد من توافر عدة عوامل مساعدة تتمثل في الآتي:

- 1- توافر العزيمة الصادقة لدى الرئاسة-الحكومة-بالقضاء المبرم على حالة الفوضى والفلتان الأمني والتي سادت في الفترة السابقة، وما يترتب عليها من مظاهر سلبية أساءت إلى قيم وتقاليد شعبنا العريق ونضاله التاريخي وما أدت إليه هذه الظاهرة من خلق حالة عامة من عدم الاطمئنان لدى المواطنين حتى أصبح الأمن الهاجس الأول لهم قبل الغذاء.
- 2- أن تكون المؤسسة الأمنية مؤسسة وطنية فلسطينية وبعيدة عن التجاذبات السياسية والانتماءات الحزبية.
- 3- إنهاء النعرات التنظيمية داخل المؤسسة الأمنية ولا سيما في الفترة القادمة والتي سيكون عنوانها الشراكة لجميع الأحزاب

- والتنظيمات والمكونات الأساسية داخل مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية ومن ضمنها المؤسسة الأمنية.
- 4- الهدف الأساسي لهذه الأجهزة هي خدمة الوطن والمواطن والحفاظ على المنجزات والمكتسبات وهي الضمان لاستقلال وسيادة الوطن والحفاظ على التجربة الديمقراطية.
- 5- ضمان الاستقلالية والحيادية التامة للأجهزة الأمنية المختلفة بكافة تشكيلاتها.
- 6- الكفاءة والمهنية والاحتراف يجب أن يكون عنوان هذه الأجهزة مستقبلاً.
- 7- التأكيد بأن جهود الأجهزة الأمنية لا يجب أن تتأثر بالواقع السياسي أو تغيراته إلا من أجل تطوير هذه الجهود أو تغيير بعض أساليبها دون أن تحيد عن الواجبات المكلفة بها.
- 8- التزام كافة الأجهزة الأمنية بعدم تعدي اختصاصاتها في مجال الأمن وإن يلتزم كل جهاز بمهامه المنوطة به والتزام منتسبي الأجهزة الأمنية بالانضباط بالدوام ومعاقبتهم حسب القانون في حال الغياب.
- 9- تطبيق مبدأ الدوران في المناصب العليا القيادية للأجهزة الأمنية وإن لا يستمر مدير الجهاز في موقعه لأكثر من ثلاث سنوات ويجوز التمديد له لسنة واحدة فقط لأسباب مهنية محضة.
- 10- أوامر صارمة وحازمة لكافة الأجهزة الأمنية بحظر حمل السلاح لجميع منتسبيها إلا لمن يعمل في مهمة رسمية ويرتدي الزي الرسمي وعلى جميع المنتسبين لهذه الأجهزة ممن يرتدون الزي المدني عدم حمل السلاح نهائياً في الشوارع مع محاسبة فاعله وردع المخالفين وتطبيق أحكام القانون عليها.

- 11- ضبط حيازة السلاح الشخصي بوجود ترخيص من وزارة الداخلية حسب القانون.
- 12- ضبط سلاح الفصائل والمقاومة على أن يحرم استعماله داخل المجتمع الفلسطيني وكذلك عدم ظهوره داخل المدن والقرى والتجمعات السكنية.
- 13- يتم تقديم كل موظف مدني أو عسكري يتصدى لخطوات الشرطة للقضاء وإيقافه عن العمل.
- 14- إعادة تأهيل أفراد الأجهزة الأمنية وإعطاءهم دورات في القانون وحقوق الإنسان والانضباط.
- 15- تفعيل دور الإعلام الأمني بما له من سلطان على العقول من خلال البرامج الهادفة إلى تعزيز الأمن والنظام العام وبناء جسور من الثقة بين الجمهور والأجهزة الأمنية.
- 16- قيام وزارة الإعلام بدورها الفاعل لتهيئة الرأي العام من أجل المصالحة الوطنية واستنهاض الجماهير.
- 17- تشجيع البحث العلمي عبر حث الكوادر الناشئة من خلال عمل البحوث والدراسات وآلية تطويرها بصفة مستمرة وإنشاء مراكز بحث ودراسات الشرطة.
- 18- الانتهاء من عمل اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطيني رقم (8) لسنة 2005.
- 19- اعتماد التخطيط أساساً ومنهجاً للعمل المستقبلي الأمني، وإنشاء إدارة خاصة بالتخطيط، وأن يكون التخطيط قادراً على أساس البدائل لتحقيق الأهداف.

- 20- تنظيم وحصر المساعدات الدولية ضمن إدارة مركزية واحدة، وهذا يتطلب منا تشكيل إدارة جديدة تسمى (إدارة التعاون الدولي) لخدمة كافة الأجهزة الأمنية.
- 21- الكفاءة: يجب أن نعمل وبأقصى قوة لكي تكون المؤسسة الأمنية ذات كفاءة أمنية مهنية تمكنها من القيام بواجباتها وتحقيق أهدافها وهي:
- أ- أن يكون العمود الفقري للشرطة مكون من الضباط خريجي كليات الشرطة والحاصلين على ليسانس الحقوق وذو ثقافة عالية في العلوم الشرطية والقانونية والقدرة المرتفعة والالتزام الوطني.
- ب- العمل على إكساب العاملين في المؤسسة الأمنية أكبر قدر ممكن من الكفاءة المهنية وجعلهم خبراء متميزين في عملهم.

الكادر المسؤول:

- أ- يجب أن يكون مستوى الكادر المسؤول عالياً من الناحية المهنية والأخلاقية.
- ب- يجب أن يكون للمؤسسة الأمنية مظهراً متشدداً للغاية في داخلها ولا يسمح بأن تمر الأخطاء دون محاسبتها بصرامة مهما كانت مرتبة مقترفيها.
- ج- التدقيق في الأشخاص المرشحين على مستوى الكادر لتولي القيادة في المؤسسة الأمنية وعلى أساس مقاييس دقيقة.
- د- التركيز على خلق الكوادر الواعية والمدرّبة على أعلى المستويات في مجال التخطيط والتنظيم والإدارة والقيادة العليا والتدريب والعلاقات العامة والإنسانية.. الخ، لتولي المراكز القيادية في المؤسسة الأمنية.

عقيدة الأجهزة الأمنية:

يجب أن تنشأ الأجهزة الأمنية وتتشكل وفق عقيدة أمنية تسير عليها، بحيث تناسب الوضع القائم للأجهزة وتصلح لكل الظروف والأحوال التي تعمل بها، كما تحافظ على وحدة أبناء الشعب الفلسطيني وحماية حقوقه المشروعة وتتطلق هذه العقيدة وفق ما نص عليه القانون الأساسي المعدل في مادته (48).

الأسس التي تبنى عليها العقيدة:

- 1- التبعية التامة والانتماء للوطن وللشرعية طبقاً للصلاحيات على أن تكون قيادة الأجهزة الأمنية تحت هذه الشرعية مهما تغيرت وتبدلت.
- 2- تعيين قائد عام بمهام لقوات الأمن الوطني على أن يكون مستقلاً عن وزارة الداخلية ومشهوداً له بالكفاءة والمهنية وبعيداً عن الحزبية والعشائرية والفصائلية.
- 3- عدم انخراط منتسبي الأجهزة الأمنية في الأحزاب طيلة مدة خدمتهم العسكرية.

آلية التنفيذ:

- أ- اختيار عدد كبير من ضباط خريجي كليات الشرطة والحربية وإرسالهم إلى الخارج لاجتياز الدورات الحتمية ودورات إدارية خلال الفترة القادمة وقبل الالتحاق مرة ثانية بالعمل على أن تكون على دفعات لمدة لا تقل عن ثلاث أشهر لإعادة تأهيلهم.
- ب- عمل دورات مشتركة لهؤلاء الضباط في حقوق الإنسان والإدارة والكمبيوتر على مختلف مستوياتهم ولمدة لا تقل على أسبوعين وتكون هذه الدورات باستمرار.

القوة البشرية:

عند تشكيل اللجنة الأمنية المخولة بتطبيق الإتفاق الأمني وتشكيل اللجان

الفرعية تشكل اللجان على النحو التالي:

- لجنة كشف الهيئة (المقابلة).
 - لجنة الفحص الطبي.
 - لجنة الإحالة للتقاعد.
 - لجنة إنهاء الخدمة...الخ ويتم الآتي:
- 1- يتم اختيار العدد المناسب والمطلوب والمتفق عليه ضمن هيكلية الأجهزة الأمنية.
- 2- بالنسبة للمبتدئين يتم الآتي:
- أ- تشكيل وحدات تسمى وحدات الخدمات العامة ويوضع بها كافة الضباط والأفراد الذين لا يمكن استيعابهم في الأجهزة الأمنية طبقاً للهيكلية وذلك للقيام بالواجبات والمهام التالية:
- صيانة أملاك الدولة.
 - العمل مع وزارة الأشغال العامة.
 - أمن المنشآت الحكومية.
 - أمن المدارس.
 - العمل مع وزارة الحكم المحلي (البلديات).
 - أمن الحدود (منع التهريب والأنفاق).
- ب- نقل قسم من الضباط الذين يحملون مؤهلات جامعية مثل (التاريخ- الجغرافيا- اللغة العربية-رياضيات) ..الخ إلى وزارة التربية والتعليم مع عقد دورات خاصة لهم على أن يتم اعتبار عملهم السابق في الأجهزة الأمنية خدمة فعلية وبهذا يكون قد تم تخفيض عدد الضباط غير

الأكاديميين من الأجهزة الأمنية باستثناء ما يلزم هذه الأجهزة من بعض شهادات الاختصاص.

ج- في حالة عدم الاستيعاب لهؤلاء الضباط والأفراد يطبق عليهم قانون الخدمة في حالة الإستغناء عن خدماتهم وصرف مكافأة نهاية الخدمة لهم.

د- إيقاف التجنيد في الأجهزة الأمنية لمدة لا تقل عن عامين وذلك لإعادة التشكيل والتدريب.

هـ- إعادة بعض الضباط المتقاعدين إلى الخدمة أو بعقود ما ولمدة سنتين لحين ترتيب الأجهزة الأمنية والمساعدة في ذلك.

إن هذه النقاط الأساسية هي التي نتطلع اليها لتكون المؤسسة الأمنية مؤسسة وطنية مثالية وتعمل ضمن الإطار القانوني الذي يحمي الشرعية ويساهم في تبني الديمقراطية والمحافظة على الحقوق والحريات التي يكفلها الدستور والقانون ويحافظ على الوحدة الوطنية ومبدأ سيادة القانون ويرسي دعائم الدولة المستقلة وعاصمتها القدس الشريف بإذن الله تعالى.

قراءة في واقع الورقة الأمنية للمصالحة الفلسطينية

لواء شرطة متقاعد: زياد سليمان عريف

مقدمة

شكل توقيع المصالحة الفلسطينية في القاهرة يوم 27 ابريل / نيسان 2011، فرحة غامرة لدى الشعب الفلسطيني بمختلف أطيافه. حيث شكل مدخلا لإنهاء الانقسام وما ترتب عليه من آثار بغیضة في نفوس معظم أبناء الشعب الفلسطيني، واعتبر في حد ذاته طريق لإعادة بناء السلم الأهلي في المجتمع الفلسطيني. ورصاً لصفوف أفراده بمختلف انتماءاتهم السياسية أو الحزبية، وأملأ في إعادة القوة للموقف الفلسطيني سواء على المستوى العربي أو الدولي.

ولكن الغموض يكتنف بنود المصالحة والعموميات الواردة في مهام اللجان الخمس الواردة في الاتفاق إضافة إلى التلكؤ الواضح في الإتفاق على تسمية رئيس الوزراء للحكومة القادمة، واستمرار المماطلة والتأجيل في اجتماعات الاتفاق على تسمية رئيس الحكومة، خلق جوا من عدم التفاؤل والإحباط لدى أبناء الشعب

الفلسطيني وشعورا بعدم جدية هذه المصالحة. وأن هناك ما يسمى باقتسام المصالحة وليس إنهاء الانقسام.

وحيث أنني كنت أول من تواجد على ارض الوطن عام 1993، بناء على تكليف من الرئيس الراحل القائد الرمز/ ياسر عرفات، لإعداد الدراسات الخاصة بالشرطة الفلسطينية، وتهيئة الرأي العام لقدم القوات الفلسطينية عام 1994، كما مارست العمل في جهاز الشرطة الفلسطينية، وتقلدت فيه العديد من المناصب، وعملت مساعدا لمدير الشرطة في المحافظات الشمالية، ثم مديرا عاما للإدارة العامة للتدريب بوزارة الداخلية، ثم مستشارا لوزير الداخلية في حكومة الوحدة الوطنية (الحادية عشر)، كما قمت بإعداد الخطة الأمنية الخاصة بوزارة الداخلية بحكومة الوحدة الوطنية الحادية عشر، وذلك في تلك الفترة التي سبقت وقوع الانقسام.

فقد شعرت بأن من واجبي أن أسهم برؤيتي المتواضعة في بعض الملاحظات المتعلقة في مجال - الأمن - وخاصة الشرطة المدنية، ضمن ما ورد في اتفاق المصالحة الوطنية، وذلك من واقع تخصصي العملي والمهني في هذا المجال. ومن واقع حرصي على المصلحة الوطنية العليا، آملا أن تقوم مساهمتي هذه في توضيح بعض الغموض الذي يكتنف هذه الورقة، والذي اقتصر في مجال قراءتي هذه.. فقط.. على مهام واختصاصات اللجنة الأمنية... تاركا المجال للبحث في الأمور الأخرى لزملائي من المتخصصين وأصحاب الكفاءة والمهنية والذين اعتز بتواجدهم، وهم من ساهموا معي في بناء الشرطة الفلسطينية، وكان لهم دور هام ومتميز في إعداد الشرطة الفلسطينية منذ نشأتها في عام 1994.

وما يهمننا في هذا المجال، هو البحث في جوانب الغموض والقصور. فيما ورد في بنود اتفاق المصالحة وتتبع هذه القراءة من حرصي الشديد على المصلحة العليا، وآملا في أن تؤدي مساهمتي هذه إلى توضيح بعض الأمور التي وردت في ورقة المصالحة.

مهام واختصاصات اللجنة الأمنية: (طبقا للورقة المصرية)

- 1- تشكيل لجنة أمنية عليا يصدر الرئيس الفلسطيني مرسوما بها، تتكون من ضباط مهنيين، بالتوافق وتمارس عملها تحت إشراف مصري عربي. ومتابعة تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في القاهرة.
 - 2- يتم إعادة بناء الأجهزة الأمنية الفلسطينية بمساعدة مصرية وعربية، وسيشمل موضوع الهيكله كلا من الضفة الغربية وقطاع غزة.
 - 3- التأكيد على حق الضمان الوظيفي للأجهزة الأمنية (استيعاب - إحالة للتقاعد - نقل إلى وظائف مدنية).
 - 4- تبدأ عملية استيعاب عدد (ثلاثة آلاف عنصر) من الشرطة والأمن الوطني والدفاع المدني في قطاع غزة بعد توقيع اتفاق المصالحة مباشرة، على أن يزداد هذا العدد تدريجيا حتى إجراء الانتخابات التشريعية. وفق ما يتم التوافق عليه.
 - 5- ضمان تأمين كافة مستلزمات استيعاب هذه العناصر من خلال دعم مصري وعربي.
- (المصدر/ وكالة وفا للأنباء. مع تأكيدها على أن هذه الوثيقة هي العمود الفقري لإتفاق المصالحة وتشكل بغالبيتها ما توافق عليه الفصائل خلال الحوار الوطني الشامل عام 2009).
- من خلال ما سبق سوف نتطرق في هذا الموجز إلى مهام واختصاصات اللجنة الأمنية، وما هي مكلفة به وما قد يتعرض إليه عملها من صعوبات.

أولاً: إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية:

1- من هذا المنظور فإن المطلوب هو القيام بإعداد هيكل تنظيمي لوزارة الداخلي وما يتبع ذلك من تقسيمات إدارية وفقاً للمفهوم العلمي الحديث وطبقاً لأصول علم الإدارة العامة في هذا المجال.

• وهذا يتطلب تواجد عدد من الضباط المتخصصين وذوي الخبرة في مجالات التخطيط والإدارة من كافة قوى الأمن الفلسطينية، للعمل باللجان الفرعية المنبثقة عن اللجنة الأمنية العليا، وذلك طبقاً لطبيعة وظائف واختصاصات كل لجنة على حدة. ومن واقع بنود المصالحة الوطنية بتشكيل لجنة أمنية عليا لتقوم بالمهام الموكلة إليها على أحسن وجه ،
نقترح ما يلي:

أ- الاستعانة بكبار الضباط المؤهلين والمهنيين من أصحاب الخبرات في مجال عملهم في الوظيفة الشرطية ممن تم إحالتهم للمعاش، للاستفادة بخبراتهم وتقديم المشورة بهذا الخصوص.

ب- أن يتم تشكيل عدة لجان فرعية منبثقة عن اللجنة العليا، يتعلق عمل كل لجنة بمعالجة ملف معين ومن أمثلة ذلك:

- * لجنة مختصة لإعادة الهيكلة التنظيمي.
- * لجنة للشئون الإدارية والمستلزمات من أسلحة ومعدات ووسائل اتصالات..الخ.
- * لجنة خاصة بفرز المناسب والأعداد المناسبة في الخدمة..من كافة النواحي.
- * لجنة لدراسة وتحديد الاحتياجات التدريبية المطلوبة.

2- تسكين الأعداد المطلوبة لشغل هذه المواقع الوظيفية. طبقا للهيكل التنظيمي المعتمد، من القوى البشرية المطلوبة لذلك (تسكين نوعي، قيادات ونواب) وأعداد بشرية أخرى مختلفة.

ويتطلب ذلك إعادة النظر في أعداد القوى البشرية لكل جهاز على حدة، واستيعاب المؤهلين علميا ومهنيا وإداريا وذلك لإشغال هذه الوظائف، واستبعاد من لا يمتلك المسوغات المطلوبة لإشغال هذه الوظائف، سواء من غير المؤهلين والمرضى أو كبار السن.

- ونعتقد أنه من الصعوبة بمكان تطبيق هذا البند، نظرا لأن معظم العاملين في الأجهزة الأمنية حاليا بقطاع غزة، من غير المؤهلين أو المتخصصين في مجال العمل الشرطي، وهنا تظهر مشكلة قد يصعب الوصول إلى توافق بشأنها، خاصة مع إصرار طرفي المصالحة على ضرورة استيعاب العناصر التابعة لهما.

- لذا نرى ضرورة وضع التصورات اللازمة لإيجاد البدائل لإشغال الأعداد الزائدة، أو غير المناسبة لهذه الوظيفة، إما بنقل من لديه القدرة على العمل في وظائف مدنية، أو إحالتهم للمعاش مع ضمان صرف حقوقهم المالية المناسبة والمترتبة عن مدد الخدمة لهم.

وهذا يتطلب توفير الموازنات المالية اللازمة لهذا الخصوص، وضمن صرف هذه المستحقات في حالة تنفيذ ذلك.

وقد يكون البند (ج) في الورقة قد ضمن ذلك، بالتأكيد على حق الضمان الوظيفي لجميع العاملين بالأجهزة الأمنية.

- ولكن في هذا المجال تستذكر ما يعاني منه المتقاعدون العسكريون، والذين تم إحالتهم للتقاعد بناء على اجتماع لندن 2005. والذين كفلت الدول المانحة توفير مرتباتهم بعد التقاعد، وكذلك ضمانات مكافآتهم المالية

بتوريدها لصندوق التأمين والمعاش الفلسطيني، وذلك لم يحدث حتى تاريخه.

ثانياً: فيما يتعلق بإعادة الهيكلة التنظيمية للوظيفة الشرطية:

نعتقد أنه من غير المناسب في ظل ظروفنا الحالية الاعتداد بالمعايير العالمية الخاصة بتحديد أعداد رجال الشرطة المطلوب إشغالهم بالوظيفة الشرطية، وذلك قياساً بالنسبة المئوية لعدد السكان في الدولة الذي يتمثل بنسبة 2-5% - 3% لكل عدد (ألف من السكان).

وذلك للاعتبارات التالية:

- 1- الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي يمر بها المجتمع الفلسطيني وذلك لحين قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وبالسيادة الكاملة، وما تتضمنها هذه العبارة من معاني.
- 2- الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها السكان، وارتفاع نسبة البطالة بصورة غير مسبوقة وبنسبة تتجاوز (56%) من إجمالي عدد السكان، وما يتبع ذلك من عدم إيجاد فرص عمل مناسبة للخريجين، وهو مما لا يخفى على الجميع، وما تمثلته ظاهرة البطالة من ازدياد معدل الجريمة، والذي يضيف بدوره عبئاً على المهمة الأساسية للعمل الشرطي، والذي يتمثل في الحد من الجريمة ومكافحتها. وتوجه معظم دول العالم الثالث (النائي) للاعتماد على الأعداد البشرية في أداء المهام الشرطية نظراً للنقص الشديد في الوسائل الفنية المساعدة والتقنيات الحديثة، وارتفاع تكلفة شراؤها.

3- ما يمر به المجتمع الفلسطيني من تحديات كبيرة، لا تخفى على الجميع، مما يستدعي زيادة أعداد القوى البشرية العاملة في مجال الشرطة، بهدف بسط السيطرة الأمنية وتطبيق النظام العام، وإنفاذ القانون، وتوفير الأمن والاستقرار للمجتمع الفلسطيني.

ثالثاً: استيعاب أعداد ضباط وأفراد الأجهزة الأمنية بعد توقيف المصالحة:

ويكون ذلك بواقع (ثلاثة آلاف عنصر) على أن يزداد هذا العدد تدريجياً، حتى إجراء الانتخابات التشريعية وذلك وفق آلية يتم التوافق عليها، وهنا يستوجب علينا الإجابة على الآتي:

- من سيقوم باختيار العناصر المطلوب استيعابها؟؟ وما هي الرتب المحددة لمن سيتم استيعابهم؟؟ وهل سيتم استيعابهم خلال عام؟؟ أم خلال فترة أطول من ذلك؟؟ مع ملاحظة أن أعداد الشرطة في قطاع غزة كانت تجاوز (أربع وعشرون ألف) في الضفة وغزة، هذا غير الأعداد التي تم إضافتها للعاملين بوزارة الداخلية في حكومة قطاع غزة والتي تبلغ في المتوسط اثني عشر ألف.
- وهنا سؤال آخر يطرح نفسه في هذا المجال، حيث قامت الحكومة في رام الله بإحالة كل من يتجاوز عمره سن (45 عاماً) للمعاش من العاملين بالأجهزة الأمنية بقطاع غزة فقط. بصرف النظر عن المؤهل العلمي أو الرتبة. أو الدورات التخصصية أو الخبرة الطويلة، والكفاءة في العمل. وأصبح هناك في حكومة غزة من يحمل رتبة اللواء والعميد والعقيد. فما هو مصير من تم إحالتهم للتقاعد وهم من دون سن الستين؟؟!! ومن أصحاب الرتب السامية ويتمتعون بالكفاءة والمهنية؟؟!!

• من محصلة ذلك، أصبح هناك خلل في الهيكل التنظيمي وخلق فجوة عميقة في هذا الهيكل من الناحية النوعية (تتمثل في استبعاد المهارات والكفاءات والخبرات) وكذلك من الناحية العددية حيث ترتب على ذلك الإستبعاد، وجود فجوة في التراتبية القيادية، وما يترتب عليه من آثار سلبية على مستوى الأداء من الناحية المهنية.

• ولتجاوز هذا المنعطف نرى إعادة جميع الضباط المؤهلين علميا ومهنيا، ممن تم إحالتهم للتقاعد قبل بلوغهم السن القانوني للتقاعد (60 عاما)، وذلك للاستفادة من خبراتهم الطويلة في مجال عملهم، كما أنهم لازالوا في حالة صحية تمكنهم من القيام بأعمالهم على أحسن وجه، بالإضافة لكونه مطلب وطني ومهني واخلاقي.

وفي سياق آخر، ومن خلال قراءة اتفاق المصالحة، يثور تساؤل هام لدى الجميع في حالة التوافق على تشكيل الحكومة الجديدة للمرحلة الإنتقالية، سيكون بالقطع وزير الداخلية الجديد أحد أركانها، وهنا يكتنف الغموض طبيعة المهام الموكلة لوزير الداخلية الجديد، ومدى اختصاصاته وصلاحياته طبقا للدستور الفلسطيني، خاصة وأنه قد صدرت تصريحات من مسؤولين كبار في كلتا الحكومتين الحاليتين، على أن تبقى أوضاع الأجهزة الأمنية على حالها في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، لحين انتهاء الفترة الانتقالية وإجراء الانتخابات التشريعية بعد عام من تشكيل الحكومة الجديدة.

والأسئلة التي تفرض نفسها في هذا المجال تتمثل في الآتي:

1- هل ستمتد اختصاصات وصلاحيات وزير الداخلية الجديد إلى شطري الوطن؟؟ شماله وجنوبه؟؟ وهل سيتمكن من ممارسة صلاحياته المحددة له دستوريا؟؟ وهل سيكون وزيرا للداخلية والأمن الوطني أن وزيرا للداخلية فقط؟؟

- 2- مدى مشاركة وزير الداخلية الجديد في إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية التابعة له؟؟
- 3- هل سيتم إقرار ميزانية مستقلة خاصة بوزارة الداخلية أسوة بالوزارات الأخرى، أم ستكون تابعة للمالية المركزية لقوى الأمن الفلسطيني؟؟ وكان هذا أحد أسباب استقالة وزير الداخلية في حكومة الوحدة الوطنية الحادية عشر.
- 4- للرد على ما سبق نقترح ما يلي:
 - أن يكون وزير الداخلية الجديد مختصا بوزارة الداخلية فقط.
 - أن يمارس كافة اختصاصاته وصلاحياته وسلطاته على شطري الوطن.
 - أن تحدد ميزانية خاصة بوزارة الداخلية أسوة بباقي الوزارات الأخرى. وأن تشمل نفقاتها الرقابة المالية المختصة بهذه الأمور.

مقومات الإصلاح الأمني

لواء شرطة/ محمود سعيد عصفور*

الجزء الأول

مقومات الإصلاح الأمني

أولاً: على مستوى أجهزة وزارة الداخلية

- 1- دراسة الوضع الداخلي لكل جهاز على حدة وتحديد مواطن الضعف وتلافيها وتقوية الإيجابيات وتكريسها.
- 2- إعداد الهياكل التنظيمية لكل جهاز وفروعه وإقرارها.
- 3- اختيار الكادر المناسب لكل جهاز حسب الهيكلية وحسب متطلبات العمل من الذين تتوافر فيهم الشروط المطلوبة من حيث الكفاءة

* مساعد وزير الداخلية ومدير عام الشرطة سابقاً

- والخبرة والمؤهل العلمي والقدرة على الابتكار والتطوير والذين يتمتعون بالأمانة وحسن الخلق، وصدق الانتماء الوطني.
- 4- توحيد العمل في الأجهزة الأربعة التابعة لوزارة الداخلية وتوحيد القيادة والسيطرة، بحيث نخلق فهم واحد وإدراك مشترك لجميع العاملين في أجهزة الوزارة.
- 5- خلق روح العمل المشترك من خلال التنسيق بين الأجهزة الأربعة لتوفير خدمة متكاملة تحقق الطمأنينة والأمن والاستقرار لجميع المواطنين.
- 6- وضع الخطط المرحلية والمتدرجة لتطوير الأداء في جميع إدارات أجهزة وزارة الداخلية على ضوء الإحتياجات الفعلية لها.
- 7- ربط الجهاز المركزي للحاسوب بوزارة الداخلية مع مديريات المباحث ومكافحة المخدرات والمرور.
- 8- التركيز على خلق كوادر عالية المستوى في مجالات التخطيط والإدارة والتدريب والقيادة العليا وإعدادهم لتولي المراكز ذات الأهمية في أجهزة وزارة الداخلية.
- 9- تعزيز التعاون مع النيابة العامة والقضاء من أجل سرعة إجراءات القضايا وسرعة نظر القضايا والحكم عليها.
- 10- إنشاء إدارة الإصلاح الأمني والتوسع في الأنشطة الإعلامية لوزارة الداخلية.

على مستوى الأجهزة الأمنية جميعاً

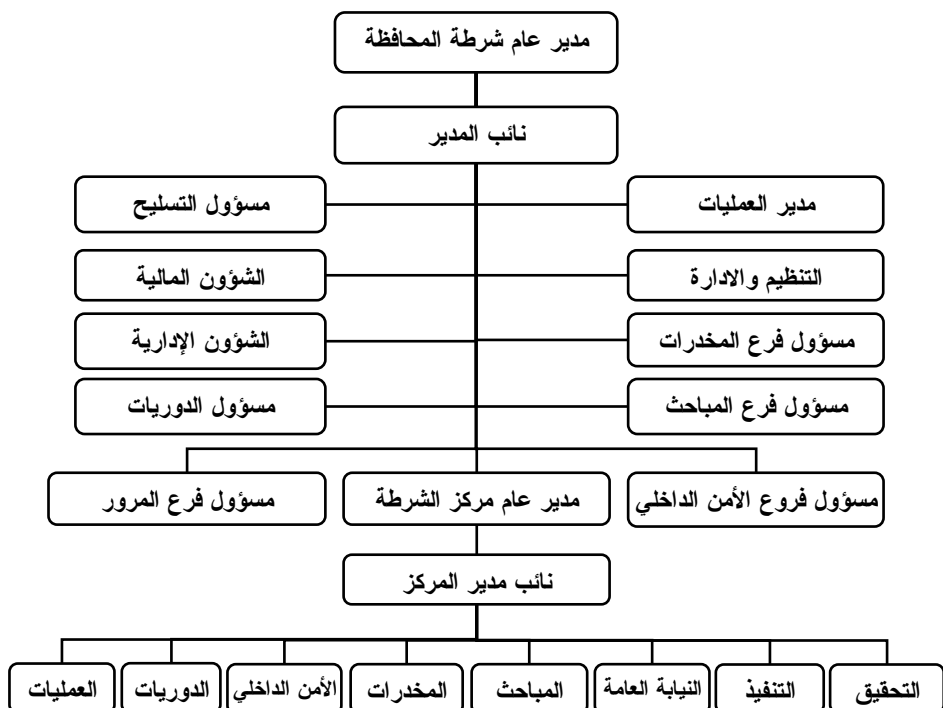
- 1- وجود خطة أمنية شاملة تلتزم بها جميع الأجهزة الأمنية تقوم على أساس التعاون والتكامل والالتزام الدقيق بتنفيذ الواجبات من حيث القيادة

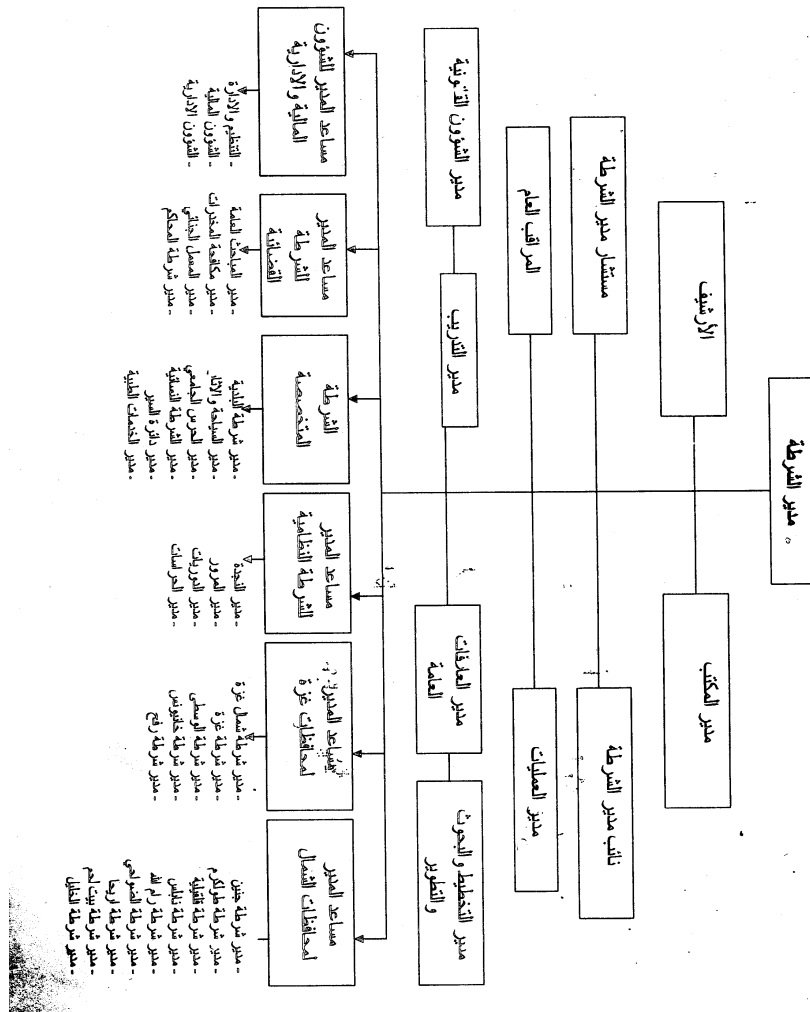
- والسيطرة والمتابعة والمحاسبة. ويتم تحديد أهداف الخطة ومدتها ومراحلها ووسائل تنفيذها والجهات المختصة بالتنفيذ.
- 2- مد جسور التعاون مع جميع شرائح المجتمع بدون تمييز وأن تكون الخدمات التي تقوم بها الأجهزة الأمنية تلبي احتياجات المواطنين وذلك من خلال متابعة شكاوى المواطنين ووضع الحلول الفورية والمناسبة لها وتعديل وتطوير خطط العمل بما يحقق تقدم خدمات أفضل للمواطنين بطريقة تكفل احترام المواطن وتجعله تلقائياً يلتزم بتنفيذ القوانين والتعليمات ويكون أكثر تعاوناً مع أجهزة الأمن.
- 3- أن تكون جميع الإجراءات التي يتم أخذها مستندة إلى القانون تكريساً لمبدأ سيادة القانون وعدم الخضوع لابتزاز جماعات الضغط ومراكز القوى سواء كانت عشائرية أو سلطوية أو سيادية أو تنظيمية.
- 4- مكافحة الجادة لظاهرة أخذ القانون باليد والتعدي على الملكيات العامة والخاصة.
- 5- محاربة ظاهرة التجول بالسلاح واستخدامه في المنازعات العائلية والشخصية وخاصة من قبل عناصر الأجهزة الأمنية.
- 6- مكافحة ظاهرة التجسس والعمالة وتحصين المواطنين وحمايتهم.
- 7- أن تعمل جميع الأجهزة الأمنية بجد ونشاط للتخفيف من الانقسام الموجود بين أفراد المجتمع الفلسطيني والذي جعل من المجتمع جماعات متضادة (حماس - فتح، لاجئ- مواطن، ضفة - غزة...الخ)
- 8- التنسيق مع الوزارات المعنية كالأوقاف والأعلام والتعليم والمواصلات والاتصالات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية في دعم خطط الأجهزة على المستوى الأمني والشعبي.

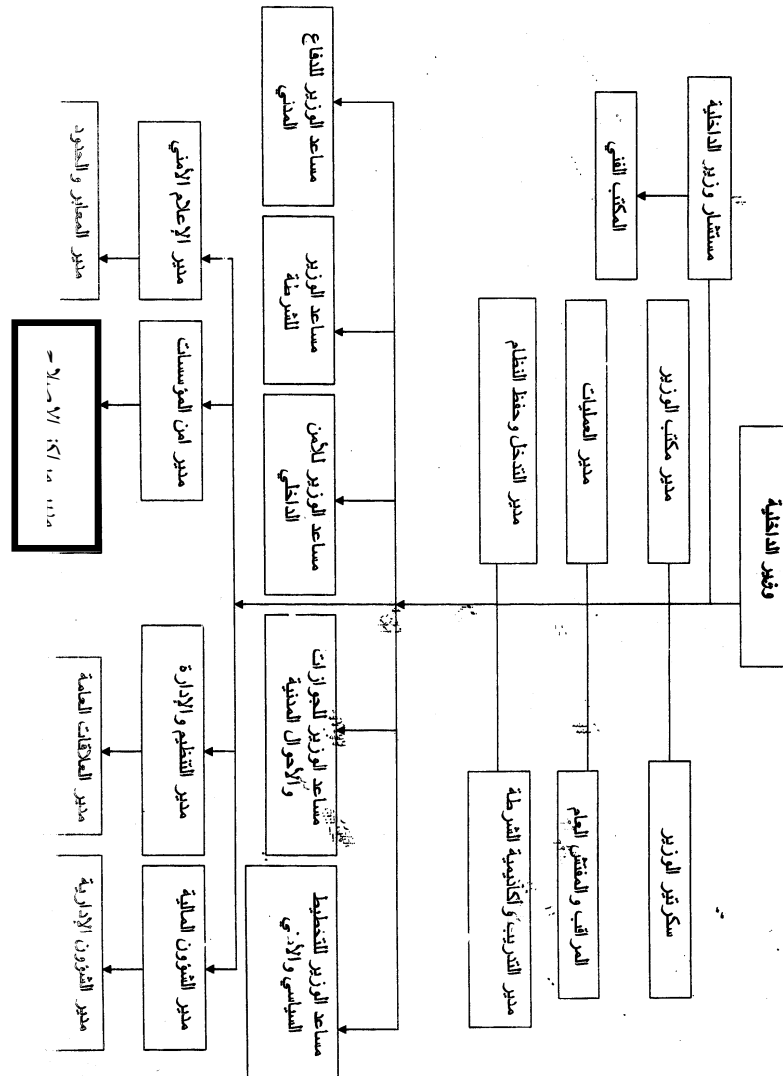
9- أن يتم القضاء على جميع الظواهر السلبية التي باعدت بين الأجهزة الأمنية.

على مستوى توفير الاحتياجات

- 1- استئجار مبنى لوزارة الداخلية واستكمال تحضيره وتوظيف العاملين المطلوبين حسب الهيكلية المقترحة.
 - 2- إنشاء وتجهيز أكاديمية الشرطة والبدء في تشغيل الأكاديمية بحيث تتولى جامعة الأزهر الإعداد العلمي والقانوني وتتولى مديرية التدريب والإعداد الشرطي للطلبة الدراسيين.
 - 3- إنشاء مراكز إعادة التأهيل في غزة وخانيونس ومحافظات الضفة.
 - 4- إنشاء مراكز الشرطة التي تم تدميرها في جميع محافظات الوطن.
 - 5- إنشاء المعمل الجنائي والأرشفة الجنائي.
 - 6- إنشاء غرفتي العمليات المركزية في غزة ورام الله وربطها مع أجهزة وزارة الداخلية في جميع المحافظات.
 - 7- توفير كافة الاحتياجات من وسائل اتصال وانتقال وأجهزة تقنية حديثة وكل ما يساهم في رفع قدرة الأجهزة الأمنية على منع وقوع الجريمة وسرعة اكتشافها وكل ما يساهم في تحسين الخدمات التي تقدمها الأجهزة الأمنية للجمهور وبسرعة وتقدم .
- بنتفيذ هذه التوصيات وما يقترحه الزملاء الأفاضل سوف يكون لدينا بإذن الله جهاز امني كفء ومدرّب وقادر على المحافظة على الأمن العام والنظام العام وتحقيق الاستقرار فرض سيادة القانون والدفاع عن المشروع الوطني والسلطة الوطنية، والحفاظ على الوحدة الوطنية وإعادة هيكلة واحترام السلطة في الشارع الفلسطيني وذلك من خلال الأداء المتميز الواعي الذي يتسم بالحيادية والنزاهة والالتزام بما يفرضه القانون ويحافظ على مصالح المواطن ويرعى حقوق المواطنين وحرياتهم.







الجزء الثاني

الخطة المرحلية للإصلاح الأمني على ضوء المعطيات الحالية

مقدمة

إن المفهوم الشامل لكلمة الإصلاح الأمني يعني الإقرار والاعتراف بأن هناك أخطاء في تكوين وطريقة عمل وهدف ومسار الجهاز الأمني يجب إصلاحها، وأن الدولة بكافة مؤسساتها التشريعية والقضائية والتنفيذية لديها القدرة المالية على توفير الاحتياجات اللازمة لعملية الإصلاح، ولديها الكفاءات المهنية المناسبة لتولي المهام المطلوبة لتنفيذ عملية الإصلاح ومراقبتها ومتابعتها وتعديلها وتطويرها حتى تتحقق الأهداف المرجوة منها.

ونحن في فلسطين أصبح البعد السياسي هو الشغل الشاغل لكل تفكيرنا واهتماماتنا بحيث أهملنا الكثير من الاستحقاقات الأخرى الهامة.

ومنذ عودتنا في عام 1994 لأرض الوطن وضعتنا إسرائيل في متاهات لا أول لها ولا آخر، وأوهمت العالم للأسف أن الخروج من هذه المتاهات هو بالمفاوضات المباشرة التي لم تعطنا شيئاً يساهم في إصلاح حالة الجمود السياسي والأمني والاقتصادي الذي نعيش فيه..وزاد في ذلك حالة الانقسام المتأفر بين قطبي السياسة في الوطن فتح وحماس.

لقد استقر الرأي بأن الاستقرار الأمني والاستقرار السياسي والانتعاش الاقتصادي يعملون بالتكامل وبالتساوي بحيث يكون أي نقص في احد هذه العناصر الثلاثة يؤثر سلباً على العناصر الأخرى.

واستقر الرأي أيضاً في العالم أن نجاح أي جهاز أمني يعتمد على أربعة قواعد هامة:

1- سرعة الاتصال: وهذه تحتاج إلى محطات اتصال وأجهزة اتصال مكتبية وبالسيارة ومحمول.

2- سرعة الانتقال: فهذه تحتاج إلى السيارات ووسائل النقل المطلوبة الأخرى.

3- الخبرة: بمعنى وجود الشخص الخبير الذي يستطيع أن يتعامل مع الحدث وهذه تحتاج إلى التدريب والمعدات الفنية الحديثة كأجهزة البحث عن الأسلحة والمتفجرات والمخدرات والأرشيف الجنائي والمعمل الجنائي.

4- علاقة متميزة مع الجماهير: وهذه تحتاج إلى جهاز رقابي يعمل بجدية على حل المشكلات العالقة والرد على شكاوى الجمهور وتطوير العمل بما يحقق مستوى خدمات أفضل للمواطنين وأيضاً تحتاج إلى جهاز إعلامي قوي يتواصل في كل كبيرة وصغيرة مع الجمهور.

من هذا المنطلق رأيت أن أساهم بوجهة نظري المتواضعة في بعض الأفكار التي قد تساعد صاحب القرار مستقبلاً في سلوك الطريق الصحيح نحو الإصلاح الأمني في ظل الظروف الحالية بما فيها من تعقيدات وانقسامات وتناقضات وتجاذبات ومقاسمة ومحاصصة ومخاصمة ومصالحة وأعتقد أنه من المناسب أن يكون لدينا رؤية واضحة ومحددة وخطة مرحلية ومتدرجة للوصول في النهاية إلى الأمل المنشود في الأهداف والتطبيق الفعلي على أرض الواقع بما يناسب الظروف المحيطة، على أن يكون لدينا في النهاية منظومة أمنية وطنية متكاملة ومتعاونة تحمي الوحدة الوطنية والديمقراطية ومبدأ سيادة القانون، وتساهم في تحقيق العدالة وتحمي حرية المواطنين وأموالهم وتحافظ وتحترم حقوقهم القانونية والدستورية، وتوفر الأمن والاستقرار لجميع المواطنين.

وتكلمنا في الجزء الأول عن مقومات الإصلاح الأمني على مستوى أجهزة وزارة الداخلية وعلى مستوى الأجهزة الأمنية جميعاً وعلى مستوى توفير

الاحتياجات. والآن نتكلم عن كيفية بناء أجهزة أمنية قوية ومتكاملة وحضارية ووطنية قادرة على توفير الأمن والاستقرار لجميع المواطنين وذلك من خلال الخطة التالية:

أولا أهداف الخطة

- 1- رفع الكفاءة العملية للعاملين في مجالات العمل الأمني ذلك من خلال التدريب المستمر لمعرفة كل ما هو جديد ونقل الخبرات المكتسبة من خلال التدريب إلى أجهزتهم الأمنية وتطوير الأداء فيها طبقا لذلك.
- 2- رفع الكفاءة العلمية للعاملين وتشجيعهم على الحصول على الدرجات العلمية من الجامعات والمعاهد الأمنية والقانونية.
- 3- تطوير العملية التدريبية بحيث تشمل جميع مستويات العاملين في الأجهزة الأمنية.
- 4- التركيز على خلق كوادر عالية المستوى في مجالات التخطيط والإدارة والتدريب والقيادة العليا وإعدادهم لتولي المراكز ذات الأهمية في الأجهزة الأمنية.
- 5- خلق روح العمل المشترك من خلال التنسيق والتكامل والتعاون بين الأجهزة الأمنية.
- 6- توفير كافة الاحتياجات من وسائل اتصال وانتقال وأجهزة تقنية حديثة تساعد في إنجاح العمل الأمني.
- 7- تحسين الخدمات التي تقدمها الأجهزة الأمنية للمواطنين من خلال متابعة شكاوي المواطنين ووضع الحلول المناسبة لها وتعديل وتطوير خطط العمل بما يحقق تقديم خدمات أفضل للمواطنين بطريقة تكفل احترام حقوقهم وحرياتهم.

8- استمرار المراقبة والتوجيه لتقييم الأداء وتحقيق الانضباط والالتزام وتنفيذ التعليمات وتفعيل سياسة الثواب والعقاب وإعادة توزيع القيادات والضباط على ضوء ذلك.

9- تكثيف العمل الإعلامي وتوعية المواطنين بأبعاد المرحلة وخطورتها والخيارات المطروحة والنتائج المحتملة إذا استمرت الأمور تسير في الطريق الحالي.

ثانياً: وسائل تنفيذ الخطة

- 1- إصدار القرارات التنفيذية لتحديد تبعية الأجهزة الأمنية.
- 2- إصدار القرارات التنفيذية لتحديد اختصاصات الأجهزة الأمنية بما يمنع تداخل الاختصاصات ويحقق التكامل والتعاون.
- 3- إصدار القرارات التنفيذية باعتماد الهيكليات الخاصة بكل جهاز بحيث يتحقق من خلال هذه الهيكليات وحدة القيادة والسيطرة لكل جهاز في شطري الوطن (مرفق هيكلية لوزارة الداخلية ومديرية الشرطة ومديريات شرطة المحافظات ومراكز ومخافر الشرطة).
- 4- اعتماد سقف أعلى لملاك كل جهاز حسب الهيكليات المعتمدة واعتماد الأسس والقواعد التي سوف يتم المفاضلة بمقتضاها بين المقبولين لاستمرار خدمتهم في الأجهزة الأمنية وبين الذين يمكن الاستغناء عنهم وتحويلهم إلى إدارات مدنية أو إحالتهم إلى المعاش.
- 5- إعادة توزيع القيادات والضباط وضباط الصف والأفراد حسب الهيكليات المعتمدة مع مراعاة عدم الوقوع في الأخطاء السابقة من حيث تضخيم أعداد العاملين في الأجهزة الأمنية بدون احتياجات حقيقية مما شكل في

الماضي عبثاً على الميزانية العامة وعلى الأجهزة الأمنية نفسها بحيث أصبحت القوة الزائدة قوة معطلة وغير منتجة.

6- وضع الموازنات اللازمة لتوفير الاحتياجات المطلوبة من مباني وأجهزة وسيارات وأجهزة مكتبية لزوم العمل في كل جهاز.

7- تخصيص موازنات ثابتة لكل جهاز للصرف منها على الاحتياجات اليومية للعمل من إصلاحات وترميم وقرطاسية وأدوات مكتبية ولإزاحة النظافة والصيانة... الخ.

ثالثاً مراحل الخطة

1- المرحلة الأولى ومدتها سنة من توقيع الاتفاق:

أ- البدء فوراً من القائمين على إدارة الأجهزة الأمنية في غزة والضفة الغربية بإعادة تصويب الهيكليات المعمول بها والتركيز على العاملين الأكثر التزاماً ونشاطاً ومقدرة على تنفيذ المهام المطلوبة منهم والأكثر مساهمة في تطوير العمل وتحسين الأداء في كل جهاز.

ب- تقليص أعداد العاملين في كل جهاز في الضفة وغزة إلى الحد الأدنى لتسيير العمل باعتبار أنه سوف يتم انضمام أعداد أخرى لكل جهاز بعد إتمام المصالحة. وفي هذا المجال يجب تغليب مصلحة الوطن على المصلحة الحزبية الضيقة وأن يكون الاختيار على أساس المؤهل والسن والخبرة والكفاءة والسمعة الطيبة ومدى الالتزام بتنفيذ المهام والواجبات والقدرة على تحمل المسؤولية والقدرة على الابتكار والتطوير.

ج- البدء فوراً في الضفة الغربية وقطاع غزة بإعادة اختيار القيادات حسب المؤهل العلمي والكفاءة والخبرة العملية بحيث يتولى الوظائف القيادية من يتوافر فيهم الشرط المطلوب للقيادة.

د- إعداد وتجهيز الأماكن وبرامج التدريب وعدد المنتسبين من كل جهاز وعدد الدورات التي يجب تنفيذها خلال العام وكل ما يتعلق بعملية الدمج .

2- المرحلة الثانية و تبدأ عند دمج الأجهزة:

- على ضوء ما تم في المرحلة الأولى، يتم دمج عناصر الطرفين الذين تم اختيارهم للبقاء في العمل بكل جهاز وذلك في معسكرات دمج وتدريب وإعادة تأهيل لمدة يتم الاتفاق عليها وذلك لمسح ما في أذهانهم من رواسب الصراع والعداوة باعتبار أنهم سيكونون في عمل واحد أساس النجاح فيه هو تضافر الجهود وتكاملها وتعاون الجميع لما يحقق أهداف الجهاز.
- اختيار الكفاءات اللازمة منهم على أساس السن والشهادة العلمية والخبرة والكفاءة والقدرة على تحمل المسؤولية والقدرة على الابتكار والتطوير من الذين يتمتعون بالأمانة وحسن الخلق وصدق الانتماء الوطني.
- إحالة من لم يتم اختياره إلى وظائف أخرى غير أمنية أو إلى المعاش بما يحفظ حقوقهم الوظيفية.

3- المرحلة الثالثة ومدتها سنة:

الآن لدينا أجهزة أمنية معروفة التبعية ومدونة الاختصاصات ومحددة الأعداد والهيكليات ولدينا العناصر التي تم اختيارها لشغل المواقع المحددة في الهيكليات من عناصر الفصيلين بعد أن تم دمجهم وتدريبهم تدريباً مشتركاً طوال المراحل السابقة.. وفي هذه المرحلة يبدأ ما يلي:

- فرز الأعداد التي تم اختيارها من عناصر الفريقين بعد دمجهم وذلك من خلال لجنة متخصصة أمنية وصحية ونفسية وعلمية وذلك لاستبعاد الأشخاص الغير مناسبين سواء من الناحية الأمنية أو الصحية أو النفسية.

- إعادة تفعيل أنشطة التدريب والتأهيل والإعداد لجميع العاملين بالأجهزة الأمنية في دورات متخصصة حسب مجال العمل وذلك من خلال المديرية العاملة للتدريب وفروعها في غزة والضفة وتنسيبهم لدورات تدريبية في جمهورية مصر العربية وفي الأردن وفي أكاديمية نايف للعلوم الأمنية حسب الخطط التدريبية لكل بلد أو في الدول الأوروبية التي تقبل استضافة مثل هذه الدورات مثل تركيا وغيرها من الدول الإسلامية.
 - البدء في إنشاء وتجهيز أكاديمية الشرطة ومعهد تدريب الضباط في غزة والضفة ومراكز تأهيل وتدريب ضباط الصف والأفراد، وإعادة بناء سجن غزة وترميم سجون الضفة، وبناء مراكز الشرطة في غزة والضفة، وإنشاء المعمل الجنائي وتجهيز الأرشفة الجنائي، وإنشاء غرفتي العمليات في الضفة وغزة، وإنشاء مباني الأجهزة الأمنية التي تهدمت في الضفة وغزة.
 - تحقيق التوازن الهرمي المطلوب في كل جهاز من حيث تناسب عدد القيادات وعدد الضباط وعدد الصف والأفراد.
- باكتمال تنفيذ الخطة يكون لدينا بإذن الله إدارة ناجحة في ظل اختصاصات واضحة وهيكلية متطورة في جميع الأجهزة الأمنية مما يعطي هذه الأجهزة القوة والقدرة على تأدية واجباتها المطلوبة منها في ظل الدولة الجديدة وتحمي الوحدة الوطنية والديمقراطية ومبدأ سيادة القانون وتحافظ على ممتلكات المواطنين وحقوقهم وتساهم في الاستقرار السياسي والانتعاش الاقتصادي المأمول.
- ولكي يتحقق ذلك يجب أن يكون العمل كله بنية صادقة وخالصة من أجل مصلحة الوطن والمواطنين بعيداً عن المصالح الشخصية والحزبية.
- وإنني أسأل الله العليّ القدير أن يوفق الجميع لما فيه خير لهذا الوطن ومواطنيه وتقدم هذا الوطن وازدهاره.

المداخلات

الجلسة الأولى

1- لواء شرطة أحمد قرموط:

بالنسبة لمفهوم التجاذب السياسي والملف الأمني، هذا موضوع شائك وكبير وأصبح من الصعب إيجاد تفسير له إذا أبقينا على هذا التجاذب السياسي للأجهزة الأمنية. وهذا الأمر يمثل المعوق الأساس لمهنية هذه الأجهزة. هل القوى السياسية ضد وجود أجهزة الأمن الداخلي ومهمتها في حفظ الأمن وتوفير الأمان؟ هذا موضوع يجب أن تكون القوى السياسية قادرة على إيجاد حل له. يجب أن يخدم رجل الأمن بمهنية لتوفير الأمن والأمان بعيدا عن التجاذبات السياسية، ويجب أن تبتعد القوى السياسية الفلسطينية عن مفهوم المحاصصة في الأجهزة الأمنية، يجب أن تكون المهنية أساس عملية البناء وعلى القوى السياسية الابتعاد عن خلق امتيازات لقادتها في هذه الأجهزة من أجل أن تكون السائدة في المجتمع.

وحول مفهوم المقاومة والأجهزة الأمنية: ماذا تريد القوى السياسية من الأجهزة الأمنية، هل تريدها أجهزة لأجل الحرب أم لأجل بناء مجتمع مدني؟ يجب على القوى السياسية إيجاد الحل لذلك بما يخدم مصلحة الوطن والمواطن.

2- نائب في المجلس التشريعي فيصل أبو شهلا:

هناك اتفاق على جميع ما ذكر في الأوراق، والتجربة السابقة أثبتت فشلها وحاجتها للمراجعة. لماذا وصلنا لما وصلنا إليه؟ لقد تركت الأجهزة الأمنية بدون اهتمام أو حماية وفقدنا هبة رجل الأمن الفلسطيني. في أحداث 2007 تركز الهجوم على الأجهزة الأمنية برغم أن غالبيتها من أبناء الوطن. إن الخلل في اتفاق المصالحة يكمن في كونه اتفاق لإنهاء انقسام وليس اتفاق مصالحة. يجب علينا اعتماد المهنية والبعد عن المحاصصة وأن تتم المحافظة على هبة وحيادية الأجهزة الأمنية كي تكون حامية للوطن والمجتمع ضد أعدائه، وأن تلتزم تلك الأجهزة بقياداتها السياسية وتبتعد عن الحزبية والتدخل في العمل السياسي، وتنفيذ ما تلتزم به القيادة السياسية وتنفيذ القانون بحذافيره وتعمل على إنهاء المحسوبية كي يعود للقانون احترامه.

3- العميد سهيل جبر:

دعونا نتخيل انه لم يحدث انقسام أو انقلاب في غزة، ولم تستول حماس على السلطة هل كنا راضين جميعاً عن الوضع الأمني في غزة؟ الإجابة بالتأكيد لا بدلائل عديدة، كان هناك عدم وضوح لدى القيادة الفلسطينية حول كيفية بناء الأجهزة الأمنية الفلسطينية بدليل إنشاء المجلس القومي الفلسطيني وتبعيته لأكثر من جهة، وجاء الانقسام وزاد الأمور تعقيداً. أيضاً من غير الممكن وضع عقيدة أمنية للأمن القومي الفلسطيني دون تحديد أفق استراتيجي فلسطيني. هل الدولة قائمة على أساس الالتزام بالاتفاقيات ومشروع التسوية أم على أساس المواجهة الدائمة مع الاحتلال؟ هذا أحد أهم المرتكزات التي تحدد مفهوم الأمن القومي الفلسطيني. وفي هذا السياق أقول، نحن بحاجة لصياغة مفهوم أمن قومي فلسطيني يعكس الرؤية الفلسطينية. المشكلة الأساسية في العقيدة الأمنية الفلسطينية أن هناك إرباكاً سياسياً لدى قيادة الشعب الفلسطيني وقد أثبتت القيادات الأمنية الفلسطينية أحياناً، أن لها

وعياً سياسياً يفوق قرارات وخطوات القيادة السياسية الفلسطينية. غياب هذه الرؤية يدفعنا إلى تحديد الإطار العام للعمل الأمني الفلسطيني بحيث يكون هدفه حماية المشروع الوطني وتوفير أقوى قدر للأمن والأمان للشعب الفلسطيني. نحن بحاجة إلى مشروع قومي فلسطيني يحمل بين جنباته المشروع الأمني وتكريس وتجسيد مفهوم الأمن الفلسطيني وأبعاده، مما يولد إحساساً نهضوياً فلسطينياً يعكس نفسه على أجهزة الدولة الفلسطينية بداية من منظمة التحرير وإداراتها الداخلية في أرض الوطن.

4- اللواء جمال كايدي:

أريد التنويه إلى أن المؤسسة العسكرية (الأمن الوطني والشرطة) لم تكن مسيسة بدليل وجود قادة من مختلف الأطر والاتجاهات. ولقد تعاملنا في الأمن الوطني مع وزير الداخلية الراحل (سعيد صيام) وكان الأمن الوطني على استعداد للتعاون والتواصل وقام بالحفاظ على الأمن في كل الحالات. ولم نكن يوماً محسوبين على جهة فصائلية معينة، وكانت مواقع الأمن الوطني تُهاجم وتُسرق سياراتنا. لكن التمييز بدأ بين الأمن الوطني والأمن الداخلي حين تم استبعاد الأمن الوطني. لقد كان للاقتتال الداخلي أجنداث داخلية وحالياً فإن الملف الأمني غير مرتبط بأولويات فتح وحماس خصوصاً بعد ثورات الربيع العربي، لذا لا يجب أن يكون هناك هامش للعبث بالملف الأمني من خلال شخصيات أو تنظيمات .

5- الأستاذ يحيى رباح:

لم تفشل منظمة التحرير الفلسطينية، التي قامت على قيادة الجبهة الوطنية التي تستوعب جميع الأطراف السياسية، في استيعاب حركة حماس لعدم كفاءتها، ولكن لأن مرجعيات حركة حماس لا تتفق في شيء مع منظمة التحرير الفلسطينية. وما حدث من انقلاب أو انقسام كان الفصل الآخر بينما بدأ الفصل الأول منذ نهاية عام 1987 حين فشلت كل الجهود والحوارات في إقناع قادة حماس أن تكون جزءاً

من القيادة الموحدة للانتفاضة، تاريخياً، كان هناك دائماً عدة فصائل مختلفة في العديد من الثورات لكنها دائماً كانت تتفق لأن لها سقفاً وطنياً واحداً مكنهم من إدارة ثوراتهم.

بدون حل الإشكالية بين المقاومة والدولة يصبح رجل الأمن الشريف الذي يؤدي واجبه جاسوساً كونه يطبق القانون في ظل وجود جهات ترفضه، نحن الآن في مرحلة مختلفة وهي مرحلة التحرر الوطني ويجب أن نستفيد من خبرات الآخرين.

6- اللواء سليم الوادية :

المشكلة ليست في الأمن الوطني أو الأجهزة الأمنية بل في الإطار السياسي. لقد كان لكل جهاز نظام وقانون تحت قيادة السلطة الفلسطينية لكن هناك عوامل داخلية وخارجية أحبطت هذه الأجهزة وتم اعتقال بعض الضباط وأهانتهم وإعدامهم. يجب أن يكون لدينا نظام محدد نلتزم به، فإما مقاومة أو انفلات.

لقد أثر نظام المحسوبية السابق على الوضع الأمني الفلسطيني لذا نحن الآن بحاجة لقرار سياسي موحد لتوحيد كل شيء في حال وجود توافق على ذلك .

7- العميد عايش العكشية:

مازلنا وبرغم وجود السلطة نعيش في مرحلة تحرر وطني ويجب أن نتصرف وفق هذا المبدأ الأساسي الذي يفرض الوحدة الوطنية على الجميع.

- لقد همشت منظمة التحرير الفلسطينية عندما أسست السلطة من هنا يجب إعادة الاعتبار لمنظمة التحرير انطلاقاً من كونها ممثلاً للشعب الفلسطيني وهذا الأمر أساس كل شيء. بدون نظام سياسي ديمقراطي سنظل في مشكلة الازدواجية بين حالة التحرر الوطني وغير ذلك.

-الملف الأمني هو أحد الملفات الخمس التي جرى التوقيع عليها في اتفاقية القاهرة وهو احد الملفات الشائكة والأكثر تعقيدا وسخونة لان الطرفين في فتح وحماس يعتبران الأجهزة الأمنية مفاتيح القوى التي استخدمت في الصراع الدامي والحسم العسكري. ولإنقاذ الأجهزة الأمنية يجب تقديم أفكار حية وجريئة لإعادة بناء هذه الأجهزة.

- لقد تشكلت الأجهزة الأمنية وفق عقيدة لإنجاح اتفاقية أوسلو، الآن ما هي طبيعة الأجهزة التي نريد وما هي العقيدة التي نريدها؟ نحن بحاجة لأجهزة أمنية تدافع عن الوطن وتوفر الأمن والأمان للمواطنين يتم اختيارها ضمن أسس مهنية بعيدا عن الأطر السياسية.

8- محمد سمارة: (باحث - وزارة الداخلية - غزة)

في جميع دول العالم مهمة الأجهزة الأمنية الحفاظ على المصلحة العليا للوطن، وهذا ما تعمل عليه الأجهزة الأمنية في الحكومة الحالية. ولقد كان هناك الكثير من التطوير والتدريب خلال العامين الماضيين في هذه الأجهزة وأرى أنه يجب علينا إيقاف البعثات الخارجية فلدينا من الخبرات المحلية من يمكنه أن يقوم بالإشراف على دورات تدريبية مميزة.

رد المتحدثين:

1- اللواء عمر عاشور:

- ما حدث في الأجهزة الأمنية هو نتيجة أخطاء كثيرة متراكمة والنتيجة هي ما نحن عليه الآن.

- ما تحدثت عنه هو عدم وجود ضباط وقادة مؤهلين ولم يكن هناك اهتمام كبير بالدورات.

- جميع القوات الفلسطينية التي قدمت كانت مسيبة لكن عند بناء السلطة وجب أن تكون محايدة ومهنية ولم يتم التمييز بين حركة التحرير والسلطة لكن وجدت أخطاء كونها التجربة الأولى ولم تتم مراجعة تلك الأخطاء.

-المستوى السياسي هو من يدير العمل الأمني لدينا.

2- اللواء منصور الرئيس:

أنا لم أطالب بالشراكة في الأجهزة الأمنية ويمنع علينا كرجال أمن ممارسة العمل السياسي.

الجلسة الثانية :

1-زاهر الأفغاني:(وزارة الداخلية/غزة)

نحن لا نزال في مرحلة التحرير الوطني والاحتلال بالأساس هو من قسم الأرض، والمشكلة ليست في النصوص بل في الأفراد. إن المهنية مطلوبة ولكن التعددية والتنوع مطلوبان أيضا لضمان عدم الاستفراد بالسلطة من قبل فصيل ما، ويجب أخذ العبر من تجاربنا السابقة وهذه هي المرة الأولى التي نقيم فيها التجربة السابقة.

- يجب أن تتطابق هذه الأفكار مع وضع الدولة القائمة المستقلة وليس مع وجود الاحتلال فالاحتلال دمر كل مقرات الأجهزة الأمنية.

- لقد كان لشراء الذمم دور كبير في تخريب السلطة الوطنية وخصوصا في قطاع غزة.

- الكثير من منتسبي الأجهزة الأمنية كانوا غير صالحين مما زاد مساحة عدم الثقة بين السلطة وال جماهير لان أفراد تلك الأجهزة يجب أن يعطوا مثال يعكس قوة السلطة الفلسطينية وليس ضعفها.

2- اللواء محمد جودة:

في حال قمنا بإعداد وتدريب جيد ضمن الكادر العسكري هل سيؤثر هذا على الجهاز الذي سينتمي له الفرد أم أن الانتماء سيظل للحزب أو العائلة؟ من هنا أَدْعُو لاستقلالية الأجهزة الأمنية .

3- اللواء منصور الرئيس:

أود التنويه أن العمل الأمني إن لم تتوفر له منظومة تشريعية وقانونية تحدد اختصاصه فإن الأجهزة الأمنية ستعمل حسب ما يترأى للقائمين عليها، لذا يجب أن نوفر أولاً النص الدستوري المناسب لكل قوة من قوى الأمن وأن يلحق بقانون لتحديد الوظائف والاختصاصات، حيث أن قانون الخدمة الخاص بقوى الأمن لم يحدد اختصاصات قوى الأمن .

4- عميد أحمد ساق الله:

- يجب أن تكون هناك لجنة إعلامية موجهة للجمهور الفلسطيني تعدّه وتهيئّه للخطوات التي يجب أن تتم لبناء الأجهزة الأمنية.

- أقتراح عقد ندوة أخرى يحضرها الجانبان فتح وحماس ويعطي الكل وجهة نظره للوصول إلي التوافق.

- لا يوجد ما يسمى بالعقيدة الأمنية ولكن هناك وظيفة شرطية لها قيم مهنية وسلوكية في تطبيقها.

5- العقيد خليل الجريسي:

لولا وجود الجريمة لما كنا بحاجة للأجهزة الأمنية وما كان الفلتان الأمني إلا نتيجة عمل منظمات تسعى لخلق الفوضى في البلاد من أجل مصالح حزبية ضيقة وهذا أمر معيب.

-الإشكالية الأساسية تكمن في وجود تنظيمات فلسطينية تعمل على المحاصصة الحزبية في الأجهزة الأمنية. من هنا اقترح أن يكون هناك قرار سياسي بين كافة الفصائل بترك الأجهزة الأمنية لذوي الخبرة والاختصاص واختيار رجل الأمن على أساس مهني لتطبيق القانون.

6- الأستاذ يحيى رباح:

يوجد عقيدة أمنية وعسكرية واقتصادية وهذا اصطلاح دولي ويقصد به مجموعة الأولويات لدى هذه الفئات ويتشكل الجهاز لتحقيقها ولا علاقة لها بالعقيدة أو الانتماء الديني.

-إن المفهوم البسيط للسياسة هو البحث عن أفضل الممكن وليس أجمل المستحيل فهل هذه الأوراق معدة للتعاطي مع وضعنا الراهن، أو لما لبعده أو ما قبل الاحتلال أو بعده؟

-إن مساحة قطاع غزة اصغر من 40 سجن في العالم و22% من هذه المساحة لا سيطرة لنا عليها، إذا الاحتلال من أول المعوقات التي جعلت هذه الأجهزة مدمرة ومحطمة.

-ما قبل يستحيل تحقيقه في الوضع الراهن بسبب الانقسام والاحتلال ويجب افتراض حالة زمنية سياسية لتحقيق ما جاء في هذه الأوراق.
-يجب تثقيف الشعب حول المفهوم الأمني.

7- محمد سمارة (باحث - وزارة الداخلية - غزة):

بالرغم من الخلاف السياسي والخلاف حول العقيدة الأمنية فإن بإمكاننا أن نعمل سويا كي يتم تطبيق أي اتفاق أمني. وهذا أمر يحتاج إلي وقت إذ أن الأجهزة الأمنية في غزة والضفة الغربية بحاجة للإصلاح.

هل يمكن أن تستوعب الأجهزة الأمنية في الضفة شخص من فصيل آخر؟،
إن الواقع الذي نعيشه يوضح أن الشراكة على المستوى الأمني بعيدة.

8- المقدم صبحي دغمش:

إن مرحلة التحرر ليست مبرراً لنعلق أخطاءنا عليها، ولا بد من إصلاح
النصوص الدستورية والقانونية المنظمة لعمل الأجهزة الأمنية، ويجب فصل
واجبات الشرطة عن الأمن الوطني من خلال تلك النصوص.

-إصدار لوائح منظمة لعمل كل جهاز على حدة توضح حقوق وواجبات تلك
الأجهزة.

-أطالب جميع القادة بالتوجه إلى السلطة التشريعية لتعديل النص الدستوري
وإقرار القوانين اللازمة لذلك.

9- د. لواء خضر عباس:

عادة هناك علاقة بين النظام السياسي والمؤسسة الأمنية لكن بالنسبة لنا هناك
ضبابية مازالت إلى الآن تحكم العلاقة بين النظام السياسي والمؤسسة الأمنية
الفلسطينية التي تشكل جزء وخدام للنظام السياسي وليست للشعب. هناك خلل في
المؤسسة الأمنية ويجب إصلاح المنظومة السياسية بحيث تكون منظومة تعددية
حزبية قائمة على أسس واضحة.

-لا يوجد لدى الشعب الفلسطيني عقيدة أمنية تحدد أولوياته، وأكبر إشكالية
نمر بها أننا لم نخرج من عباءة الثورة لندخل وضع الدولة.

-يجب أن يكون التعامل وفق الدستور الفلسطيني وليس وفق اتفاقية أوسلو.

-إن الواقع الجغرافي يؤدي الي عدم القدرة على تنفيذ ما نتفق عليه في
الضفة الغربية لوجود الاحتلال ولا يمكن بناء جهاز أمني يتجاوز فكرة وجود
الاحتلال.

يجب تحديد المصطلحات والمفاهيم.

10- د. إبراهيم المصري:

- لا يوجد لدينا محكمة إدارية خاصة تحكم العلاقة بين السلطات والأجهزة الأمنية المختلفة.

- يجب تعزيز دور الرقابة الداخلية والخارجية وتحديد صلاحيات المراقب العام.

- يجب تحديد التقارير السنوية بلوائح وقوانين لضمان نزاهتها.

11- د. عبد العزيز شقافي (عضو اللجنة الأمنية في

حوار القاهرة):

لقد كان الملف الأمني هو السبب في موضوع الانقسام الفلسطيني. وفيما يتعلق بالملف الأمني المرفق بالورقة المصرية فقد تمت صياغته من قبل جهات فلسطينية ولم يتدخل الجانب المصري في هذا الملف. وقد ذكرت تلك الورقة أن الأجهزة الأمنية يجب أن تحترم حق الفلسطيني في المقاومة لكن المقاومة بحاجة لتنظيم مرجعيتها وضوابطها واعتماد معايير مهنية للانتساب للأجهزة الأمنية .

- إذا تم تطبيق قانون الخدمة المعدل في 2005 فإنه سيعالج كافة السلبات التي ذكرت.

- يجب أن تخضع الأجهزة الأمنية للمساءلة والمراقبة من قبل الجهات المسؤولة.

12- العميد سهيل جبر:

- لقد تحدثت غالبية الأوراق عن وزارة الداخلية فقط ولم تذكر الأجهزة الأمنية الأخرى.

- يجب فصل الأمن الوطني نهائياً عن وزارة الداخلية والمخابرات .
- الشراكة والمحاصصة مرفوضة لأننا بحاجة لمشروع نهضوي ثقافي موجه للشعب.

13- المقدم صبحي دغمش :

توصية

أطالب كل القادة الأمنيين السابقين والموجودين على رأس الهرم الوظيفي وكل الجهات صاحبة العلاقة مثل نقابة المحامين والأخوة القائمين على هذه الندوة بالتوجه إلى السلطة التشريعية ومطالبتها بتعديل النص الدستوري مادة (84) من القانون الأساسي المعدل لعام (2003) وكل القوانين الصادرة بهذا الخصوص.

تعقيبات المتحدثين:

1- اللواء عرابي كلوب:

- لابد أن يكون هناك قانون خاص للشرطة لان القانون الذي تعمل وفقه هو قانون قديم.
- لقد عطل الانقسام الكثير من الأفكار مثل إنشاء كلية للشرطة في غزة واستقدام مستشارين من مصر إلي فلسطين.
- أنا مع إرسال البعثات الخارجية والأمر الذي حد منها هو التكاليف الباهظة التي تفرضها الجامعات في الخارج.

2- اللواء زياد عريف:

إن الملف الأمني هو أخطر ملف فشل التوافق عليه في الاتفاقات السابقة ونرجو ألا يفشل في اتفاق القاهرة، من هنا يجب تحديد أهم النقاط الأساسية لهذا الملف ويجب تشريع هذه النقاط الخمسة التي جاءت في الورقة المصرية.

-أوصي بعمل ورشة عمل متخصصة لمناقشة البنود الخمسة التي وردت في الورقة وما هي آليات تطبيقها ومعيقاتها وتحديد اللجنة التي سيتم اختيارها لتنفيذها.

3- اللواء محمد عصفور:

إن موضوع العقيدة الأمنية هو أمر مستجد فقد كان لدينا القسم الذي يقسمه ضابط الشرطة ويضمن المحافظة على النظام العام والآداب العامة والمحافظة على الدستور والقانون ورعاية مصالح المواطنين والمحافظة على أرواحهم وممتلكاتهم. والتزام الضباط بتنفيذ الأوامر والتعليمات بكل دقة وأن يعملوا على أداء الواجبات بذمة وإخلاص. من هنا لسنا بحاجة لعقيدة نستوردها من الخارج فإذا ما نفذت هذه البنود الخمسة المتوفرة في القسم فإننا سنحقق ما نريده.

- يجب تعديل الدستور وإصدار قانون خاص بالشرطة لأنها هيئة مدنية نظامية للمحافظة على النظام والآداب العامة ومنع الجريمة وضبطها بالتعاون مع النيابة العامة.

- يكون موعد بدء الخطة المقترحة بعد سنة من المصالحة.